A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/43/PV.28
25 October 1988

ARABIC

الدورة الثالثة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد كابوتو	(الارجنتين)
الى :	السيد تشاغولا (نائب الرئيس)	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الى :	السيد كابوتو (الرئيس)	(الارجنتين)
الى :	السيد تشاغولا (نائب الرئيس)	(جمهورية تنزانيا المتحدة)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

الانسة تشيبي (بوتسوانا)

السيد سيموغيريري (أوغندا)

خطاب السير أنيرود جوغنوت رئيس وزراء موريشيوس

كلمة كل من :

السيد غونيليفو (فيجي)

السيد سينياك (سانت لوسيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

الآنسة تشيبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أنضم الى المتكلمين الذين سبقوني وأتقدم بتهاني بوتسوانا القلبية لكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . ان بلدكم وبلدي يتمتعان بأوثق العلاقات ، وأؤكد لكم ببالغ السرور تأييد وفدي الكامل وتمنياته الطيبة لكم إذ تقودون مداولات هذه الدورة .

وان سلفكم السيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي يحظى باحترام كبير ، يستحق كل امتناننا على الطريقة القديرة التي أدار بها عمل الدورة الثانية والاربعين . ومنفتقد هدوءه الذي لا يتزعزع في مواجهة أصعب الظروف .

وقبل أن أتناول القضايا المطروحة أمامنا ، اسمحوا لي أن أكرر باسم بلدي وباسم وفدي تعازينا الخالصة الى شعبي جامايكا وبنغلاديش ، اللذين وقعا مؤخرا ضحية للكوارث الطبيعية بسبب الفيضانات والاعاصير . لقد فقدت أرواح كثيرة ووقعت خسائر فادحة في الممتلكات . ويحدونا الأمل في أن يكون المجتمع الدولي سخيا في استجابته لمناشدة هاتين الدولتين إبان تقديم المساعدة .

ان عام ١٩٨٨ هذا عام فاصل بالنسبة للأمم المتحدة ، على الرغم من المشاكل المالية المستعصية وغيرها من المشاكل التي استمرت المنظمة تواجهها . وبالصبر والمثابرة والتفهم الكامل لسير سياسات العالم ودبلوماسيته ، أثبت الأمين العام لنا جميعا بالبيان العملي ان الأمم المتحدة حية وبخير ، وقادرة على الاستجابة بشكل حاسم لأزمات عالمنا المضطرب اذا وفرت لها الدول الاعضاء فيها الدعم النشط . فلم يسبق لنا أن شهدنا مثل هذه البشائر الواسعة النطاق للسلم ، والتي تتعاقب في تيار متصل بفضل تمسك أميننا العام تمسكا راسخا بالهدف . ونحن نحييه ونحيي فريق الرجال والنساء الذين يعملون معه في المقر وفي الخارج ، والذين يبذلون كل جهد ، بل ويخاطرون بحياتهم ذاتها خدمة للسلم العالمي .

وأود في هذا الصدد أن أتقدم بالتهنئة الى الامين العام والى قوات الامم المتحدة لصيانة السلم بمناسبة فوزها بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ .

غير اننا لا نستطيع أن ندعي بأن كل شيء على ما يرام في منظمتنا . فنحن جميعا ندرك الازمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة ، حتى في الوقت الذي يُطلب اليها فيه أن تضطلع بعدد كبير من المهام في جميع انحاء العالم . ويا لها من مفارقة ! فحتى والامم المتحدة تبدي يوميا قدرتها على الاضطلاع برسالتها بصفتها اداة للسلم في العالم عندما تتوفر لها الموارد الضرورية ، يقال لنا انها ينبغي أن تُصلح نفسها حتى يمكنها أن تكتسب الحق في أن تكون لديها - أو أن تتلقى - الموارد المالية المستحقة لها بموجب الميثاق . ونتيجة ذلك أن اصبحت المنظمة وليس لديها من الموارد ما يكفي للاضطلاع بأهم واجباتها واقدسها ، وهو واجب صيانة السلم والامن الدوليين* .

ان الوزع الكفء للموارد من جانب الامم المتحدة ليس شاغلا او اهتماما ينفرد به عضو أو حفنة من الاعضاء ؛ وانما شاغل واهتمام نشترك فيهما نحن جميعا . ولهذا فقد أيدنا جميعا - ولانزال - عمل فريق الثمانية عشر وتقريره . ونرى ان تقرير فريق الثمانية عشر لم يكن القصد منه ابدا تحويل الامم المتحدة الى العوبة في أيدي الاعضاء الذين يسددون اشتراكات كبيرة ، وانما الهدف هو تحسين اداء نظام الادارة والميزانية في الامم المتحدة ، وليس ادخال التصويت المرجح خلسة . ومن مصلحتنا جميعا أن نرقى الى مستوى التزاماتنا بموجب الميثاق بسداد التزاماتنا المالية للمنظمة .

ولقد حدث تحسُّن كبير في الحالة الدولية منذ الدورة الماضية . فهناك بين الدولتين العظميين روح مزدهرة ومناخ تقارب ، يتضحان من خلال التوقيع على معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - وهي المعاهدة الاولى من نوعها في عصر الحرب الباردة هذا - ومن خلال المفاوضات الجارية لتخفيض الترسانات النووية

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . وثمة احساس بالواقعية ، يستحق الترحيب ، مؤداه ان من الجنون الخطر اعتناق فلسفة السلم عن طريق الرعب النووي ، ويبدو أنه قد ضرب بجذوره في الشرق والغرب . اننا لم نشهد حتى الآن نهاية للحرب الباردة - ولا بداية لنهايتها ؛ ولكن هناك علامات مشجعة على أن القوى التي تسيطر على مصير عالمنا في ايديها مستعدة ، على الاقل ، لان تتعايش سلميا عبر هوة شكوكها وعداواتها المتبادلة .

وينبغي للتقارب الذي حدث مؤخرا بين الدولتين العظميين أن يبشر بالخير للسلم والتعاون الدوليين . فتعاون الدولتين العظميين في اعتماد وتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الخاص بالحرب بين ايران والعراق ، على سبيل المثال ، كان يعد قبل عام واحد أمرا يدخل في باب الاماني البعيدة ، ناهيك عن الظاهرة الجديدة المبهجة لاتفاق موسكو وواشنطن البادي - من حيث الهدف والمصلحة - على انهاء العنف والنزاع في افريقيا الجنوبية الغربية . وهذا تطور يجب أن نرحب به بحماس صادق ، لان كفاءة الامم المتحدة عموما ، وكفاءة مجلس الامن خصوصا ، يعتمدان في المقام الاول على استعداد الدولتين العظميين للتعاون فيما بينهما لتنفيذ القرارات الحيوية الصادرة عن هذه الهيئة العالمية . وسوف تنحسر حوافزهما الى شن حربهما العقائدية عن طريق اللجوء بلا حساب الى حق النقض الذي يتمتعان به في مجلس الامن مع بدء حصادهما لمزايا التعاون ، وادراكهما ان الامم المتحدة هي في حقيقة الامر افضل أداة لتعزيز مصالحهما .

وعلى الرغم من ان استقرار العالم لايزال هشا ، فإن لدينا من الاسباب ما يدعونا الى الاحساس بالارتياح لان بعض الصراعات الاقليمية الاشد إيلاما ، والتي كثيرا ما كانت تهدد باشعال النيران في العالم ، يبدو أنها على أهبة الحل . ففي الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، يتم انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ، وهي أمة غير منحازة من أمم جنوب غربي آسيا تحملت حربا مضنية منذ بداية الثمانينات . وبفضل وساطة الامم المتحدة والعزيمة الراسخة للعديد منا في هذه الجمعية على أن نقف الى جانب شعب افغانستان في وقت محنته وألمه ، بدأت في ذلك البلد الذي أرهقته الحرب مرحلة جديدة ندعو ونأمل أن تتوج بالسلم والاستقرار .

حتى كمبوتشيا تعيسة الحظ أصبحت موضوعا لسلسلة متنامية من اللقاءات التشاورية بين بلدان المنطقة ؛ ومن بينها مشاورات جاكرتا التي أجريت في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والتي نأمل أن تكون بداية النهاية للمذبحة الرهيبة التي ظلت طويلا قدرا مفروضا على ذلك البلد المعذب . وبالنسبة لنا ، هنا في الامم المتحدة وفي هذه الدورة ، لابد أن تظل الرسالة واضحة وقاطعة ولا مهادنة فيها : ان كمبوتشيا ملك لشعبها ، ولا يجوز للأمم المتحدة تحت أي ظرف من الظروف ، بالصمت أو باللامبالاة ، أن تتغاضى عن وجود قوات أجنبية في ذلك البلد المنتمي الى جنوب شرقي آسيا . ان شعب كمبوتشيا ، شأنه شأن شعب افغانستان ، لابد أن يترك وشأنه لاستعادة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بعد عقود طويلة من المعاناة .

وقد تشجعنا بعض الشيء ببوادر الاتصال الملحوظة بين شطري كوريا . وأملنا كبير في أن يتخذ هذا التطور بعدا أكثر جدية يؤدي الى اعادة التوحيد السلمي لكوريا ؛ وهذا ، على ما نعتقد ، لا يمكن النهوض به إلا عن طريق حوار يجري بين الشعب الكوري نفسه ، دون تدخل خارجي .

ومازال الشرق الاوسط يشكل بؤرة للنزاع والصراع . وعلى الرغم من أن ايران والعراق تعكفان حاليا على مهمة شاقة هي ارساء أسس السلم الدائم ، فإن بقية ذلك الجزء من العالم مازالت تموج بالاضطرابات : فمأساة لبنان لاتزال في قمتها ، وسلامته الاقليمية مازالت تنتهك في استخفاف وتمادٍ يتسم بالاستهتار . ونحن نصر على ان لبنان لابد أن يترك وشأنه ليبحث لنفسه عن طريق خلاصه . ان الإبقاء على ذلك البلد المعذب في حالة دائمة من الصراع الداخلي لا يخدم قضية السلم في الشرق الاوسط .

ان المناظر التي تمزق القلب التي نشهدها كل يوم تقريبا على شاشات التلفزيون والتي تصور ما أصبح سمة للحياة اليومية في الضفة الغربية وغزة لتبعث حقا على الفزع . فهذه المناظر تمثل لنا ، نحن أبناء الجنوب الافريقي ، تذكرة مؤلمة بفظائع الفصل العنصري . فلا يمر يوم دون أن يشوه أو يقتل أحد المتظاهرين من الفلسطينيين الابرياء العزل ، لا لشيء إلا لانه يريد أن يعيش حرا على أرض أجداده . واننا لنتساءل حقا بأي منطق يفترض أنه يمكن للمذبحة الخرقاء التي ترتكب في الضفة

الغربية وغزة والاراضي العربية المحتلة الاخرى أن تعزز أمن وبقاء دولة اسرائيل أو أية دولة أخرى في المنطقة .

ولانزال على اقتناعنا بأن اسرائيل والعالم العربي ، بما فيه فلسطين ، ليس أمامها إلا طريق واحد واقعي ومعقول الى الخلاص والبقاء - هو طريق القبول المتبادل والتراضي . لهذا فإننا نوصي جميع بلدان المنطقة بأن تحسم خلافاتها من خلال المفاوضات ، بدلا من اللجوء الى القوة والمواجهة .

وفي جنوب المحيط الهادئ لايزال شعب كاليدونيا الجديدة يعلق آماله على الاستجابة التقليدية والواجبة لاممنا المتحدة هذه ، باعتبارها مكملا حيويا وحاسما للجهود التي يبذلها ذلك الشعب في سبيل حقه في تقرير المصير . وفي رأينا ان كاليدونيا الجديدة لها حق مشروع في تقرير المصير بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ ، والمادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر من الميثاق .

وفي امريكا الوسطى لايزال السلم والاستقرار حلما بعيد المنال . فاتفاق السلم الذي وقّع عليه الرؤساء الخمسة لدول امريكا الوسطى في غواتيمالا في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ لم يحقق الغرض النبيل الذي كان مرجوا منه ؛ ولم يثبت بأي شكل من الاشكال ان ذلك الاتفاق به من الاخطاء ما يجعله غير قابل للتنفيذ . بل انه أصبح موضوعا للخلاف في المناقشة المتعلقة بكيفية تحقيق السلم والديمقراطية في امريكا الوسطى . وهناك في تلك المنطقة من يعتقدون ان مزيدا من المساعدة من أجل الابقاء على اشتعال شورة الكونترا في نيكاراغوا من شأنه أن يحقق المطلوب ، وان أي شيء آخر لن يؤدي إلا الى إطالة أمد معاناة شعب امريكا الوسطى ، ونيكاراغوا بصفة خاصة . واسمحوا لنا أن نختلف في هذا . فمازلنا نؤيد اتفاق السلم في امريكا الوسطى ونحث على تنفيذه دون ابطاء .

وفي امريكا الجنوبية مازال النزاع حول جزر فوكلاند/مالفيناس يشكل مصدر قلق وانزعاج لنا جميعا . ولا يبدو أن الاطراف المعنية تبذل جهدا يذكر لحسم النزاع . ان مرارة صراع عام ١٩٨٢ حول هذه الجزر مازالت باقية في الحلوق ، ومن الواضح انها أصبحت تشكل عقبة أمام استئناف المفاوضات التي كانت جارية قبل ذلك العام بشأن

مستقبل الجزر . ونحن نرى أنه لا الارجنتين ولا المملكة المتحدة يمكنها أن تهرب من حقيقة أن السبيل الوحيد لانهاء النزاع على جزر فوكلاند/مالفيناس هو أن تتفاوضا . لهذا فاننا نهيب بالبلدين أن يقبلا على طاولة المفاوضات دون ابطاء .

واسمحوا لي أن استرعي الانتباه الى منطقتي ، منطقة الجنوب الافريقي التي لم يطرأ عليها منذ الدورة الماضية أية تغييرات ذات مغزى فيما يتعلق بالاوضاع السياسية ، على الرغم من المحادثات الكثيرة الجارية منذ ايار/مايو من هذا العام . وقد أبلغت هذه الجمعية العامة بالكامل بتلك المحادثات ، وبالاجتماعات الرباعية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة ، بغية اقرار السلم فيما يسمى بافريقيا الجنوبية الغربية ، أي أنغولا وناميبيا .

ونحن بالتأكيد نرحب بتلك المحادثات بالقدر الذي أفرزته حتى الآن من نتائج ايجابية يمكننا أن نتقبلها ، ومن حيث أنها لا تمس بأي مبدأ من المبادئ التي نعتز بها في الجنوب الافريقي . وبالنسبة لنا فإن المطلب الادنى الذي لا يمكن المساومة عليه هو تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، واحترام حرمة سيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الاقليمية . ولا نقبل أي شيء أقل من ذلك .

أما في جنوب افريقيا ذاتها ، فلا نقبل أقل من القضاء على الفصل العنصري قضاء مبرما . وحتى اذا نجحت المحادثات الرباعية في تحقيق السلم في أنغولا وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ناميبيا ، فسيظل السبب الجذري لمشاكل الجنوب الافريقي في مجموعه قائما دون حسم ؛ وسيظل الفصل العنصري في جنوب افريقيا يشكل تهديدا لكل شعوب المنطقة التي تغلي غضبا ، في انتظار أن تنفجر كالبركان ، ما لم يستأصل من جذوره دون مزيد من الإبطاء .

وتتعشم بوتسوانا أن يصدق اعتقادها بأن سلطات جنوب افريقيا قد أدركت ان استخدام القوة العسكرية ، مثل غزو أجزاء من جنوب أنغولا واحتلالها ، كان مغامرة خطرة لم تحقق أي غرض مفيد لا لجنوب افريقيا ذاتها ولا للمنطقة في مجموعها . وبالنسبة لنا ، فاننا نود أن نؤكد من جديد ايماننا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، الذي نوصي سلطات بريتوريا أن تأخذ به . ولكن ما يقلقنا هو أن الاوان أوشك أن يفوت .

وبغية تهيئة مناخ يؤدي الى المفاوضات ، لابد من رفع حالة الطوارئ والافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين . ولابد من الافراج عن نيلسون مانديلا وزيفانيا موتوبنغ ، لا بسبب شيخوختهما او مرضهما فحسب ، وانما ايضا لان استمرار سجنهما يحرم جنوب افريقيا مما قد يكون املها الوحيد في الخلاص . ان نيلسون مانديلا بصفة خاصة يعد تجسيدا لتطلعات الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا ، ولا يمكن اجراء مفاوضات جادة بينما هو يرزح في غياهب السجن .

ان قضية جنوب افريقيا هي عنف الفصل العنصري وليست رد فعل المؤتمر الوطني الافريقي على هذا العنف . وهذا ما يجب التفاوض بشانه : انهاء عنف الفصل العنصري وتعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا ، حتى يمكن في نهاية المطاف ان يعيش شعبها باكمله ، من بيض وسود ، في سلام في مجتمع عادل .

ان الفصل العنصري مصدر زعزعة الاستقرار والدمار في الجنوب الافريقي . وان دول المواجهة ودولا مجاورة اخرى تعاني جميعا ، بدرجات متفاوتة ، النتيجة المباشرة للفصل العنصري . وقد كان على بلدي أن يتعرض دائما لمحنة الارهاب الصادر عن الدولة الذي تمارسه جنوب افريقيا ، وتفجيرات القنابل ، وقتل وتشويه مواطنيها واللاجئين الذين يحتمون بها من جنوب افريقيا ، لا لسبب سوى اننا اصبحنا كبش فداء قريب التناول لبريتوريا كلما تكشف العمل المناهض للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا نفسها .

ولننظر الى أعمال زعزعة الاستقرار والدمار التي الحقتها جنوب افريقيا والعصابات التي تعمل لحسابها بانغولا وموزامبيق على مدى السنين ، في محاولة من بريتوريا للحفاظ على الفصل العنصري . وفيما يتعلق بجمهورية موزامبيق الشعبية ، بصفة خاصة ، فإن التقرير الذي اصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام يتضمن هذا كله . وليس هناك ما يمكن أن يثير الفزع والفجيعة مثلما يكشف عنه ذلك التقرير الذي نأمل أن يوقظ ضمائر المؤيدين لاهداف عصابات "رينا مو" .

وقد شنت جنوب افريقيا مؤخرا حملة دبلوماسية لاقامة حوار مع بلدان افريقية ، كي تتمكن بذلك من كسر حالة العزلة الدبلوماسية السائدة التي جلبتها على نفسها . ولكن هذه الحملة لن تساعد على حل مشكلة جنوب افريقيا الداخلية . وانما يجب أن يوجد الحل داخل جنوب افريقيا نفسها ، بإقامة حوار هادف مع الزعماء الحقيقيين لجميع قطاعات ذلك البلد .

وفي مكان آخر من قارتنا ، لانزال نشعر بالانزعاج ازاء عدم احراز تقدم في السعي الى تسوية دائمة لمسالة الصحراء الغربية . ولانزال نتمسك بالمبدأ القاضي بأن يكون من حق شعب الصحراء الغربية أن يمارس تقرير المصير ، شأنه شأن جميع الشعوب المستعمرة الاخرى . ونحن نشني في هذا الشأن على الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لجهودهما التي لا تكل لايجاد تسوية دائمة للمسالة .

وستظل مسالة جزيرة مايوت القمرية تشغل بالنا طالما بقيت دون حل . ولذلك فاننا نحث الجمهورية الفرنسية وجمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية على التفاوض بغية التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع .

ولاتزال قبرص مسالة مقلقة هنا في الامم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز وفي الكمنولث . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن حل مشاكل هذه الجزيرة المقسمة يكمن في تعزيز الثقة المتبادلة بين الطائفتين اليونانية والتركية . ولذلك فإن المحادثات الجارية في الوقت الحاضر بين الطائفتين يجب تشجيعها حتى تكلل بالنجاح . ولاتزال نطالب بانسحاب القوات الاجنبية ، لان هذا من شانه أن يسهم في التوصل الى حل سلمي للنزاع . ونحن نحث جميع الاطراف المعنية على التعاون مع الامين العام في جهوده التي لا تكل للتوصل الى حل توفيقي .

ولايزال النظام الاقتصادي الدولي يثير القلق . فمعدل النمو الاقتصادي قد نقص بسرعة في البلدان الصناعية الغربية من نسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . ونظرا لخوف تلك البلدان من ارتفاع معدلات التضخم ، على غرار ما حدث في أوائل الثلاثينات ، فإنها تمتنع عن أن تعطي لاقتصاداتها القوة الدافعة التي يمكن أن تبقي على معدلات نموها الاقتصادي أو أن تزيد منها .

وقد امتد أثر هذا الركود الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية الى البلدان النامية ، التي نقص فيها معدل النمو الاقتصادي من ٤,٠ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . ومع معدل نمو سكاني في العديد من البلدان النامية يزيد على ٣,٠ في المائة سنويا ، فإن هذا يعني ركودا في مستويات معيشة الشعب . وهنا ينبغي ملاحظة أن معظم النمو في البلدان النامية قد حدث في بلدان آسيا المصنعة حديثا ، بينما كان النمو في البلدان الافريقية ، في مجموعها راكدا أو سلبيا .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فإن أسعار الصادرات الاولية ارتفعت ارتفاعا يسيرا ؛ أما أسعار الصادرات بالنسبة لغير تلك البلدان فقد بقيت منخفضة . وأدت الزيادة السريعة في أسعار الواردات المصنعة الى تدهور خطير في شروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية ، وزادت من الضغوط التضخمية في اقتصاداتها ، فقد شهدت تلك البلدان ضغطا ملحوظا على احتياطاتها من العملات الاجنبية بسبب ضعف القوة الشرائية لحصيلة صادراتها . وان عبء خدمة الديون ، مضافا الى ضعف مستويات حصائل الصادرات ، قد فرض قيودا كبيرة على الموارد المتاحة للتنمية . فترتب على ذلك أداء اقتصادي غير مرض .

وقد حظي موضوع المديونية باهتمام ملحوظ مؤخرا ، سواء على المستوى الدولي أو في المنطقة الافريقية . وتعهدت بعض البلدان المانحة والمؤسسات المالية بتحويل بعض القروض الى منح ، وبمد بعض فترات الامهال ومواعيد استحقاق الديون الباقية ، وباعادة جدولة سداد الديون . ومن المتوقع أن تسفر هذه التنازلات عن تخفيف تمس اليه الحاجة . كما أن البرنامج الذي ينسقه البنك الدولي يرمي الى تقديم مساعدة بشروط متساهلة ، تشبه شروط المؤسسة الانمائية الدولية ، وذلك للبلدان الافريقية ذات الديون الثقيلة والتي تستوفي شروط الاقراض من المؤسسة وتتولى تنفيذ برامج للتعديل الهيكلي . ومن المأمول فيه ألا يتعرض أثر المنافع الناجمة عن هذه التطورات للالغاء بسبب وقوع تدهور آخر في شروط التجارة أو انخفاض في المستويات الراهنة لنقل الموارد .

ومع اقتراب عام ١٩٨٨ من نهايته ، ورغم العديد من النتائج المؤاتية التي تحققت على المستوى الاقتصادي الافريقي أو المستوى الاقتصادي العالمي ، فإن هناك بعض العلامات المزعجة على تسارع التضخم ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وتراجع الاسعار في أسواق السلع الاساسية ، وزيادة الحمائية في العالم الصناعي ، بما يهدد كله بخطر اهدار المكاسب المتواضعة التي تحققت .

وأخيرا وليس آخرا ، فإن وفد بلادي رحب منذ البداية بالتوقيع التاريخي على معاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وبالمفاوضات الجارية لخفض الترسانات الاستراتيجية . وهذا تقدم ملموس بلا شك على المستوى الثنائي . ونحن نأمل في المحافظة على قوة الدفع لتحقيق نتائج مثمرة في المسألة العامة المتعلقة بنزع السلاح .

وعلى المستوى المتعدد الاطراف ، لايزال احراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح مسألة عسيرة المنال . وخلال شهري ايار/مايو وحزيران/يونيه الماضيين ، اختتمت الدورة الاستثنائية الثالثة لجمعيتنا - التي كان ينتظر منها أن تدفع بنا قليلا على طريق نزع السلاح - دون تحقيق النتائج المرجوة . وقد كان عدم تحقيق الدورة الاستثنائية للنتائج المرجوة أمرا مثبطا ، ولكنه لا يمكن ولا يجوز أن يمثل بأي حال بدء النهاية لجهود نزع السلاح . ويجب علينا أن نواصل تشجيع روح التعددية .

ولاتزال آفة الارهاب تحيط بنا - الارهاب الذي يرتكبه ضد الابرياء افـــراد او جماعات او بعض الدول . ان الارهاب آفة لا يمكن أن يبررها أي تفسير ، ويجب أن يـــدان ادانة قاطعة ، أيا كان مرتكبه . والنموذج الحي لآثار الارهاب الذي ترتكبه دولة ماثل أمام أعين الجميع في دول المواجهة في الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الاوسط ، وفـــي امريكا اللاتينية ، وفي كل مكان آخر تحولت فيه قرى باكملها الى أنقاض وحفرت فيـــه المئات من القبور للضحايا الابرياء نتيجة غارات كوماندوز منتصف الليل ونتيجة للقصف الجوي الذي يحيل المزروعات والاشجار الى ما يشبه أكوام القش . هذا هو الارهاب بكـــل صوره ، ويجب أن يدان بلا تردد .

وانهي بياني كما بدأته ، بالثناء مرة أخرى على أمينا المتحدة هذه ، لمـــا تدعو اليه وتدافع عنه ؛ وعلى أميننا العام لقيادته الملهمة المثمرة ؛ وعلـــى العاملين معه لتفانيهم الايثاري في سبيل أداء واجبهم الدولي . ان ايماننا بهـــذه المؤسسة العالمية الحيوية يبقى قويا بغير حدود ، ونحن عازمون على الحفاظ عليهـــا ، وتقويتها ، وبث احساس جديد فيها برسالتها وغايتها* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

السيد سيموغيريري (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم أخلص تهانئي للسيد دانتي كابوتو بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة ، وهي تهنئة يستحقها عن جدارة لما يتمتع به من خصال شخصية ولسجله الممتاز في خدمة بلاده والمجتمع الدولي ، وإشادة في محلها لما تقوم به الارجنتين من دور وما تحتله من مكانة في الشؤون الدولية . انه يحمل الى مقعد الرئاسة فيضا من الحكمة والخبرة السياسية والدبلوماسية . ونحن لعلى ثقة من أنه سوف يسهم مساهمة حاسمة في إنجاح مداولاتنا .

وأود أيضا ان أسجل تقديرنا المخلص للسيد بيتر فلورين الذي ترأس الدورة الثانية والاربعين بحياد وتميز كبير .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير وفدي للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار وإعجابه به . فقد تعرضت هذه المنظمة في السنوات الاخيرة للعديد من التحديات والمشاكل الشائكة ، بما فيها التراجع الواضح عن مبدأ التعددية ، وهو تراجع يتهدد بقائها ذاته . غير ان الامين العام لم يتخل ابدا عن تصميمه لضمان اضطلاع المنظمة بدورها الصحيح . وبفضل ما تحلى به من صبر ودأب ، تمكّن بما تمس إليه الحاجة من قيادته المقتدرة من عكس هذا الاتجاه وعاد بالامم المتحدة من جديد الى قلب مسرح العالم . لقد أخذ الامين العام زمام المبادرات لإشراك الامم المتحدة في تسوية العديد من النزاعات التي تتراوح من الحرب بين ايران والعراق الى افغانستان والصحراء الغربية والجنوب الافريقي ، وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر . ان اتفاقات السلم التي قامت الامم المتحدة بدور الوساطة فيها قد أعطت دفعة حاسمة لقدرة المنظمة على مواجهة التحديات العديدة التي تواجه العالم . وقد أدت الى تجدد الثقة ، بل في الواقع الى إدراك أن الامم المتحدة هي محفل متعدد الاطراف لا بديل له من أجل اتساق الاعمال الدولية لتناول المشاكل العالمية الراهنة . وان منح قوة الامم المتحدة لصيانة السلم جائزة نوبل للسلام في الشهر الماضي لهو شهادة على توفر هذا المناخ .

واليوم تلوح في الافق الدولي دلالات على التحسن ، وهو ما يواجهنا بتحديات ويتيح فرصا في الوقت نفسه . ان العلاقات بين الدولتين العظميين ، التي كثيرا ما يكون لها أثر كبير على البيئة السياسية الدولية ، قد تحسنت . ويمكننا أن نلمح في الافق معالم خافتة لعالم سلمي . وان التطورات العلمية والتكنولوجية التي تحققت ، إذا استخدمت استخداما جيدا ، سوف تساعد البشرية على ، ترويض الطبيعة ، والقضاء على الفقر ، وتعزيز التنمية . إلا انه في خضم هذه التطورات المشجعة ، ما برح العالم يعاني من عدد من الأزمات السياسية والاقتصادية المتعددة الجوانب . وإن هذه الحقائق المؤلمة التي لاتزال تحيق بنا والحالات الشاذة الخطيرة التي تكتنف المناخ الدولي الراهن كلها بمثابة تحذير لنا من أن كل شيء ليس على ما يرام بعد ، على الرغم من تفاؤلنا .

ففي جنوب افريقيا نشهد نظاما قمعيا وحكومة لايضارعها شيء في تاريخ البشرية في فرط غلظتها وحدة قسوتها وفظاعتها ، وطول الوقت الذي استمر فيه بقاؤها . وهذا النظام يفرض ثلاثة تحديات رئيسية على المجتمع الدولي ، وهي : استقلال شعب ناميبيا وحريته ، والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وزعزعة استقرار الدول الافريقية المجاورة .

إن حق أي شعب في تقرير المصير والسيادة والاستقلال هو حق إنساني أساسي لا يقبل الجدل ، وهو مطلب عالمي للبشر جميعا . ومما يؤسف له ان جنوب افريقيا لاتزال تطأ هذا الحق بالاقدام في ناميبيا ، متحدية بصلف المجتمع الدولي والأمم المتحدة . فقد انقضى ٢٢ عاما على انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وقد كان من بواعث أملنا - في وقت بدا فيه استقلال ناميبيا وشيكا - ان اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) - الذي يتضمن الخطة الوحيدة لاستقلال ناميبيا التي اتفق عليها عالميا والذي قدمه فريق الاتصال الخماسي . غير أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال باقيا دون تنفيذ ، إذ أن تعنّت جنوب افريقيا وخداعها قد قوض منذ البداية عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة وأحبطها وخنقها . وراح نظام جنوب افريقيا ينتحل الذريعة تلو الاخرى ، بينما هو يلجأ الى الاستفزازات المتتالية ضد الدول المجاورة لاختلاق الاعذار

الزائفة لكي يبقى في ناميبيا ، متجاهلا الالتزامات التي تعهد بها بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الجهود المتعاقبة التي تبذل للتوصل الى اتفاقات لوضع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ما برحت تتعثر بسبب إصرار جنوب افريقيا على إبقاء استقلال ناميبيا رهينة الربط بمسألة خارجية ، هي وجود القوات الكوبية في انغولا . ان مسألة ناميبيا هي من حيث الجوهر مسألة انهاء استعمار ، بينما وجود القوات الكوبية في انغولا هو مجرد ترتيب ثنائي محض تم إبرامه بصورة مشروعة بين انغولا وكوبا بموجب المادة ٥١ من الميثاق . ومن الجدير بالذكر انه لم يحدث قط ان عَبَرت القوات الانغولية والكوبية الحدود الى جنوب افريقيا ، بل على النقيض من ذلك ، كانت قوات جنوب افريقيا هي التي غزت الجزء الجنوبي من انغولا واحتلت الإقليم لفترة طويلة . وقد كان السبب الرئيسي الذي حمل انغولا على التماس مساعدة كوبا هو في المحل الاول ما قام به جيش جنوب افريقيا من غزو واحتلال لاراضي انغولا . لذلك من السخف ان نضع الضحية في قفص الاتهام او نساوي بينه وبين المعتدي ، وان ننكر على الضحية الحق في التماس المساعدة دفاعا عن النفس من اجل البقاء . ان القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وقرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، كلها رفضت رفضا قاطعا مفهوم الربط ، غير أن هذا المفهوم لا يزال حتى وقتنا هذا يتكرر صراحة وضمنا كذريعة للإبطاء في وضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وحرمان الشعب الناميبي من استقلاله .

لقد أشار الأمين العام في تقريره الى بعض التفاؤل فيما يتعلق بالمحادثات الجارية بين انغولا وناميبيا عندما قال :

"لقد تحسنت احتمالات استقلال ناميبيا . وقد كان النشاط الدبلوماسي القريب إسهاما كبيرا في عملية السلم في الجنوب الافريقي لابد أن ييسر الوصول الى تسوية في ناميبيا بدون مزيد من التأخير . وقد كان ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ تاريخا موصى به لبدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي ضوء هذه التطورات ، قامت الأمانة العامة باستعراض لخطط الطوارئ التي وضعتها

حتى تكون على استعداد للقيام في الوقت المناسب بوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وآمل أن تنتهي الجهود الحالية بالنجاح في تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا" . (A/43/1 ، ص ٤)

إن وفدي يرحب بالتقرير ، آملا أن تأخذ الأطراف المعنية حاليا ، وبوجه الخصوص جنوب افريقيا ، الأمين العام على محمل الجد وألا تعطيه وتعطي المجتمع الدولي بأكمله من خلاله ، آمالا كاذبة .

ولا بد هنا من الحذر ، بالنظر الى السلوك السابق للنظام العنصري في جنوب افريقيا ، الذي أثار لدى المجتمع الدولي آمالا سرعان ما تبددت فجأة ، وهذا ما حدث في مثل هذا الوقت من السنة في عام ١٩٨٠ ، عندما كانت انتخابات الرئاسة على وشك أن تجرى في البلد المضيف ، وهو عضو في فريق الاتصال المؤلف من خمس دول . ثم دلت محادثات ما قبل التنفيذ التي جرت في شهر شباط/فبراير ١٩٨١ ، على أن وعد جنوب افريقيا بالبدء بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كان مجرد خدعة .

وأملنا وطيد في ألا نقع ضحية لخدعة أخرى ، وفي أن نكون على وشك أن نشهد وضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال كبداية لإنهاء الاستعمار في ناميبيا على نحو فوري وكامل .

وبقدر ما نود أن نتفاءل بشأن استقلال ناميبيا ، فإن علينا أن ندرك أن مشكلة جنوب افريقيا بالكامل أساسها الفصل العنصري . ولا نزال نشهد الأعمال العدائية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا ضد جيرانه ، ونتساءل عما إذا كان نظام الفصل العنصري سيسمح لناميبيا أن تكون مستقلة حقا .

ونحن نرى انه ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) وحلفائها أن يتوخوا الحذر ويكونوا على استعداد لمواجهة التحدّي إذا حاول نظام الفصل العنصري أن يتلاعب مرة أخرى . ولتحقيق هذا الهدف يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا جهود الأمين العام لوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال المعد إعدادا جيدا في ناميبيا ، ونحث المجتمع الدولي على أن يؤيد جميع الخطوات اللازمة الرامية الى كفالة سيادة ناميبيا المستقلة وقدرتها على البقاء .

وتعد ناميبيا مسؤولية فريدة للأمم المتحدة ، ولذلك فإن من الحتمي أن تجرى أية مفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في إطار الأمم المتحدة . ومن المهم بقدر مماثل أن تشترك سوابو في هذه المحادثات اشتراكا مباشرا ، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الناميبي .

وفي جنوب افريقيا نفسها ، لا يزال الشعب يعاني الممارسات غير الإنسانية للعنصرية والقمع والحرمان والإرهاب الذي تقوم به الدولة . وقد ضاعف نظام جنوب افريقيا إرهابه في السنوات الثلاث الماضية ، وأصبحت جنوب افريقيا تعيش في ظل حالة طوارئ أخذت في واقع الأمر شكل الأحكام العسكرية ، بقصد تكميم الصحافة وتصعيد حملة الاعتقالات الجماعية التعسفية ، والاحتجاز دون محاكمة ، وتعذيب، وقتل الأبرياء في جنوب افريقيا ، بما في ذلك النساء والأطفال .

بيد أن التفوق العسكري المبالغ في التغني به للظالمين العنصريين قد أصبح من الجلي أنه يعاني تحديات وضغوط شديدة . فقد شهدنا للمرة الأولى تمرد البيض ضد

التجنيد الإجباري في قوات الدفاع في جنوب افريقيا . وبلغت محاولات التهرّب من التجنيد بين البيض مستويات بدأت تثير قلق نظام بريتوريا . ومؤخرا أعلن زعماء ١٤٣ شخصا من المتهرّبين من التجنيد الإجباري عن عزمهم على الوقوف بحزم ضد الخدمة العسكرية الإجبارية ووصفوا قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا بأنها محور الارتكاز الرئيسي لنظام الفصل العنصرى . وهم يدركون أن الخدمة في قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا لا يمكن أن تكون طريقا للإسهام في تحقيق السلم في بلدهم وفي المنطقة في مجموعها . واضطرت الكنيسة الإصلاحية الهولندية التي وضعت السند الفلسفي للفصل العنصري ، الى التنكّر لهذا النظام لانه لا يتمشى مع المعتقدات والاخلاقيات المسيحية . إن الانقسامات المتزايدة داخل مؤسسة الافريكانر في جنوب افريقيا هي مظهر للنجاح المستمر للنضال التحرري . فالنظام العنصري يخوض الآن حربا مع شعبه .

وكثيرا ما يوجّه لنا التحذير بأنه إذا استمر شعب جنوب افريقيا في خوض حرب المقاومة هذه فإن نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا "سوف يستمر في انحداره الى حالة تسودها عقلية الحصار ويصبح دولة ثكنات يكون فيها شعب جنوب افريقيا كله هو الخاسر" . ومن الطبيعي أن للحرية ثمنا . وقد دفع مثل هذا الثمن في ميثاق الامم المتحدة . فقد عبئت شعوب العالم كله ، بما في ذلك الشعوب التي لم تكن تعرف تماما ما يدور حوله الصراع ، عبئت لخوض الحرب العالمية الثانية ، وكانت الخسائر والمعاناة البشرية هائلة ، ولكن الانجازات النهائية كانت تستحق هذه المقاومة . أما فيما يتعلق بجنوب افريقيا فيقال لنا إن الوضع مختلف : بل ان مجرد ذكر الجزاءات أمر محرّم .

ان المجتمع الدولي لم يعد يمكن أن يظل ساكتا وان يسمح للنظام العنصري في جنوب افريقيا بأن يواصل ، سواء بشكل مباشر أو عن طريق عملائه ، ارتكاب أعمال العدوان والتخريب الاقتصادي ضد البلدان المجاورة ، بغية تخويفها لإدامة اخضاعها . وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليسجل تقدير أوغندا لدول خط المواجهة ، للتضحيات العظيمة التي ما فتئت تقدمها في الكفاح ضد الفصل العنصرى . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يزيد دعمه الاقتصادي لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

ان الصراع الذي يسببه الفصل العنصري قد أدى الى مأساة هائلة الابعاد ، نتج عنها تشريد جماعي وهجرة جماعية للشعب الذي أصبح لاجئا . وقد صوّر هذه الحقيقة المؤلمة تقرير مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة المعنون "الاطفال على خط الجبهة - أثر الفصل العنصري ، وزعزعة الاستقرار ، والحرب على الاطفال في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي" . وفي آب/أغسطس الحالي عقد في أوسلو بالنرويج مؤتمر دولي لتناول هذه المشكلة بالذات . ونحن نقدّر تمام التقدير أولئك الذي وفروا مساعدة الإغاثة للاجئين والمشرّدين ، بيد أن هذه المساعدة لا يمكن أن تكون إلا بمثابة مسكّن فقط ؛ فما دام الفصل العنصري باقيا ، فسوف تستمر هذه المأساة في الانتشار . ونحن ملتزمون بوضع حد لهذه الجريمة التي ترتكب ضد الإنسانية .

ان الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، يعد تذكرة جاءت في حينها بأن نظام الفصل العنصري هو جوهر الممارسات التي يناهضها هذا الإعلان . ويعتبر ازدهار مثل هذا النظام بين ظهرانينا إدانة قوية لجميع الذين يسهمون في بقائه ، سواء عن طريق ما يعملونه أو عن طريق ما لا يعملونه .

لقد مضت ٥٠ سنة على مؤتمر ميونيخ سيء السمعة الذي وقّعت فيه في سنة ١٩٣٨ - في مواجهة الخطر الذي كانت تفرضه النازية على بقية العالم - اتفاقية سلام هشة لتسكين فورة هتلر . وقد كان ذلك خطا فادحا وكان ثمنه هو الحرب العالمية الثانية . والدرس المستفاد من ذلك هو ان من غير المجدي ترضية المتجبر ، ومن غير المجدي أكثر ترضية مجموعة تعتنق فكرة تفوقها العرقي . ومن المفيد أن نسجل أنه عندما أدرك العالم الخطر الذي يفرضه نظام هتلر ، حمل السلاح ضد ذلك البحر المتلاطم من الاضطراب ، وقضى عليه بمناهضته . وإن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يفرض خطرا مماثلا تماما ويتطلب عملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي .

اننا نقول إن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ويجب القضاء عليه . وإن سلوك نظام بريتوريا في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، وأعمال العدوان التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة تدخل بشكل واضح في نطاق المادة ٣٩ من الميثاق . ومن الجلي أن فرض جزاءات إلزامية شاملة قد غدا أمرا حتميا ، وقد يكون هو الطريق السلمي الوحيد المتبقي للقضاء على الفصل العنصري .

ونحن نرحّب بالتطورات الإيجابية التي نشهدها فيما يتعلق بأزمة أخرى في افريقيا ، هي مشكلة الصحراء الغربية . وينبغي لاتفاق السلام الذي قبلته المغرب والبوليساريو أن يمهد السبيل لإنهاء حالة مشحونة بالصراع ، وبالتالي يكمل عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية . وإننا لنشيد بجهود الامين العام ومنظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد ، ونطلب من المجتمع الدولي أن يؤيد جهود الامين العام ومنظمة الوحدة الافريقية لتنفيذ هذا الاتفاق .

ونحن نرحّب أيضا بالاتفاق وتطبيع العلاقات بين اثيوبيا والصومال ، وبين الجماهيرية العربية الليبية وتشاد . فتلك تطورات إيجابية بحق في منطقتنا .

ونرحّب بالمثل بوقف إطلاق النار وإخماد أصوات المدافع بين إيران والعراق ، فقد أودت الحرب بأرواح جد كثيرة وأضاعت موارد هائلة للبلدين . وتمثل عملية التوفيق والمصالحة بينهما عبئا ضخما ، ولذلك فإننا نحث الطرفين على أن يكفلا استمرار الهدنة بينهما وأن يتحركا بسرعة نحو تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وما زالت أوغندا تشعر بالقلق إزاء الحالة في الشرق الاوسط . فما برح شعب فلسطين يرزح تحت وطأة المعاناة بلا وطن . وتواصل اسرائيل ، في تحدٍ صارخ للمجتمع الدولي ، إحكام قبضتها على الاراضي العربية المحتلة . إلا أن الشعب الفلسطيني لا يروعه ما تعمد إليه اسرائيل من تدابير قمعية ، بل يمضي في كفاحه وتحدّيه للاحتلال . وأبلغ دليل على تصميمه على الذود عن حقوقه غير القابلة للتصرف هو أحداث الانتفاضة المندلعة منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وبدلا من الاستجابة لنداء المجتمع الدولي الداعي الى الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة ، اختارت اسرائيل الرد بالقوة الغاشمة ، لنشهد بذلك فصلا حزينا في مأساة الشعب الفلسطيني التي تبدو وكأنها بلا نهاية . وليست اسرائيل بحاجة الى من يذكّرها بأن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) القاضي بإنشاء دولة اسرائيل ينص أيضا على إقامة دولة عربية فلسطينية . ومن واجب الامم المتحدة أن تنفذ ذلك القرار .

وما فتئت أوغندا تدعو الى انسحاب اسرائيل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ولشعب فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلع الوحيد والاصيل ، الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطين المستقلة .

وأود أن أشدد على تأييدنا المستمر لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، الذي يدعو الى عقد المؤتمر الدولي بشأن الشرق الاوسط في موعد مبكّر . ونحن على اقتناع بأن من شأن هذا المؤتمر أن يوفر فرصة فريدة ونقطة انطلاق للتوصل الى حل عادل ودائم للأزمة .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، ترحّب أوغندا باتفاقات جنيف التي تتيح للشعب الافغاني الفرصة لتسوية مشاكله . ويتعيّن على الاطراف المعنية كافة أن تلتزم بأحكام تلك الاتفاقات التزاما دقيقا .

كما اننا نرى في التطورات في كمبوتشيا بوادر مشجعة ، تشير الى تحرك صوب فض النزاع بالسبل السلمية .

أما عن موقفنا من تقسيم كوريا فهو لم يتغيّر أبدا . فنحن نؤيد تماما تطلعات شعب ذلك البلد المقسم الى إعادة توحيد شطريه دون تدخل خارجي .

كما اننا نشعر بالارتياح إزاء تقرير الامين العام عن مسألة قبرص ، حيث يشير الى توافر إمكانيات طيبة لإحراز النجاح في المباحثات بين الطائفتين . وأود أن أكرر تأييد أوغندا الراسخ لسيادة قبرص ووحدتها وسلامتها الإقليمية .

وفيما يتعلق بامريكا الوسطى ، في اعتقادنا أن خطة أرياس الواردة في اتفاق غواتيمالا المبرم في العام الماضي توفّر أساسا لإيجاد حل للصراع في تلك المنطقة ، التي ينبغي أن يسمح لشعوبها بالتفاوض بشأن حل مشاكلها بمنأى عن أي ترهيب أو تدخل خارجي . ولا بد من احترام سيادة كل بلد واستقلاله في بلدان المنطقة .

ومن أكثر القضايا إلحاحا في عصرنا قضية منع نشوب الحرب ، وخاصة إذا كانت حربا تستخدم فيها ، الاسلحة النووية . فتلك الاسلحة تشكّل خطرا على البلدان كافة ، حيث لا ملجأ لاي دولة من الغبار النووي متى ثار . ومن ثم فإننا ندعو الى أن تظل مسألتا نزع السلاح العام والقضاء على الاسلحة النووية موضع اهتمام فائق لدى البلدان جميعا . وقد شهدنا خلال العام المنصرم تطورات تبعث على التفاؤل . وربما كان أبرز تطور في هذا المجال هو إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . وقد تم التوصّل الى هذا الاتفاق بعد ما يربو على عقد كامل ساد فيه العلاقات بين الدولتين العظميين توتر خطير حوّل كوكبنا الى مكان تحدق به أخطار متزايدة . لذلك يلقى هذا الاتفاق من جانبنا كل ترحيب واستحسان .

بيد اننا يجب أن ننتبه الى أن المعاهدة المذكورة لا تؤثر على التهديد النووي إلا بقدر محدود من الناحية الكمية . إذ أن عدد الاسلحة المقرر أن يتخلص منها الجانبان يقل عن ٥ في المائة من مجموع عدد الاسلحة النووية التي قاما بوزعها . فالمغزى الرئيسي للمعاهدة إذن ليس مغزى عسكريا ، وإنما هي تمثل في المقام الاول تنازلا كبيرا من جانب الدولتين العظميين فيما يتعلق بالمواقف السياسية والاستراتيجية . وإذا كان للمعاهدة أن تستوفي غرضها التاريخي الهام ، فلا بد أن

تكون نقطة انطلاق لمزيد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ولتحسين الامن العالمي . ومن الحتمي متابعة المفاوضات من أجل خفض الأسلحة الاستراتيجية بالتدريج وكفالة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

إن نزع السلاح النووية ونزع السلاح التقليدي وجهان لنزع السلاح الموضوعي والعام والكامل ، يكمل كل منهما الآخر وانتشار الاسلحة التقليدية على الصعيد العالمي . وارتفاع معدل استخدامها منذ الحرب العالمية الثانية ، وما يقترن بذلك من أعباء على موارد البلدان النامية ، أمور تستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لكبحها . فعلى الصعيد الإقليمي ، يمكننا تهيئة المناخ اللازم لخفض الاسلحة التقليدية باعتماد تدابير مناسبة لبناء الثقة .

وكنا نأمل أن تتوصل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرّسة لنزع السلاح الى اتفاق بشأن برنامج يدفع عجلة عملية نزع السلاح . ولكن من المؤسف أن الجمعية العامة لم تستطع في تلك الدورة أن تتفق على وثيقة ختامية . غير أن هذا لا ينبغي أن يثنينا عن بذل مزيد من الجهود ، نظرا لما بدا من اتفاق الآراء حول قضايا كثيرة .

وقد جنحنا نحن في افريقيا الى إنشاء منطقة لا نووية ، ومعظم بلداننا من الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ولكن جهودنا المبذولة في سبيل تحقيق تلك الغاية قد أحبطها التعاون المستمر في المجال النووي بين نظام جنوب افريقيا العنصري واسرائيل وبعض البلدان النووية . وقد اعترفت جنوب افريقيا علنا ، بأنها قادرة الآن على انتاج الاسلحة النووية . وكما ذكرت من قبل ، فإننا نعتبر التعاون مع جنوب افريقيا في هذا المضمار أمرا يتعذر تبريره أو الدفاع عنه . وفي اعتقادنا انه لا ينبغي استخدام الطاقة النووية إلا في الاغراض السلمية فقط . ومن ثم فما زلنا نأمل أن تشترك الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الاقتصادية لافريقيا مع منظمة الوحدة الافريقية في تيسير انعقاد الحلقة الدراسية المعنية بهذا الموضوع والمزمع عقدها في أوغندا العام المقبل .

وفي رأينا أن صنع الاسلحة الكيميائية والتزود بها واستخدامها أمر يشكل إساءة إجرامية وانتهاكا لحقوق الإنسان ، ولا سيما الحق في الحياة . فتلك الاسلحة تقتل دون تمييز . ونحن نحث جميع أعضاء هذه المنظمة أن يعتمدوا ، فرادى وبشكل جماعي ، تدابير عملية لحظر انتاج وبيع واستخدام تلك الاسلحة الفتاكة وبيعها واستخدامها .

ولفترة طويلة من الزمن ، كان يجري التخلّص في البلدان النامية من النفايات السامة المتخلفة في البلدان الصناعية ، بما في ذلك النفايات النووية . ونحن في افريقيا نرفض ان تستخدم قارتنا بالوعة تلقى فيها تلك النفايات الصناعية الخطيرة ، ومن ثم فإننا نؤيد وضع اتفاقية تدرج هذه الممارسة في عداد الجرائم الدولية . ونرى وجوب إدانة ومعاقبة كل من يتواطأ أو يتعاون أو يتآمر في هذا الصدد .

ولقد أصبح واضحا بما لا يدع مجالا للشك أن نزع السلاح يرتبط بالتنمية ارتباطا لا انفصام له . ولكن يحزننا أن نقول إننا في عصرنا هذا نعيش في عالم ينفق على التسلح ما يربو على تريليون دولار سنويا ، وهو المبلغ الذي يعادل مجموع ديون البلدان النامية بما يقترن بها من حرمان وبؤس . ان استخدام موارد العالم في التدمير بدلا من تحسين رفاهة البشرية هو أفصح تكشيف لحماقة البشر . ويحدونا الامل أن يفضي ما شهدناه مؤخرا في تخفيف حدة التوتر الى عهد تحوّل فيه تلك الموارد الى التنمية .

لقد تغيرت تضاريس الساحة السياسية العالمية فيما يبدو الى الافضل على مدى العام الماضي ، وهو أمر يتناقض تماما مع ما طرأ على الصورة فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية ، حيث النظام الاقتصادي الدولي لا يزال مجحفا في جوهره .

إن الواقع المحزن هو أن هيكل عالمنا الحالي يُبقي ويديم واحة المزايا والثراء في صحراء العوز والحرمان . إنها حالة تسبب القلق وتترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمستقبل . فلا تزال البلدان النامية تواجه ظروفا عسيرة . فهي مواجهة بعبء من المديونية ذي حجم فلكي ، وانكماش في التجارة العالمية ، وتدهور في معدلات التبادل التجاري .

وقد اعتمدت معظم البلدان النامية في الحصول على دخولها ، حتى الآن ، على تصدير السلع الأساسية . إلا أن أسعار تلك السلع واصلت الانخفاض طوال السنوات العشر الماضية إلى أن شارفت الانهيار . ومع ذلك ، فإن أسعار السلع المصنعة المستوردة من البلدان الصناعية ، التي تدعو الحاجة إليها بوصفها عوامل إنتاج ، تواصل الارتفاع . والنتيجة النهائية هي تدفق فاضح للموارد من الجنوب الذي أُفقر إلى الشمال الثري ، مما يؤدي إلى مزيد من المصاعب في ميزان المدفوعات ، وإلى معدلات تبادل تجاري غير مواتية ، واللجوء ، بلا مهرب ، إلى الاقتراض من الشمال . وينبغي لنا ، نحن أهل الجنوب ، أن ندرك جديا أنه طالما واصل الشمال التلاعب بأسعار منتجاتنا ورفع أسعار منتجاته ، فإن بحر الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية من المرجح أن يظل يتعاظم . ولذلك ، يتحتم علينا أن نتحد من أجل البقاء . إننا لم نعد نطيق حالة تكافئ عمل شعوبنا الشاق بالجوع .

وعلى سبيل التعامل مع المشكلة ، طلب الشمال ومؤسساته التمويلية من البلدان النامية أن تضطلع بتدابير تكيف هيكلية . وكانت التدابير التي أرغمت بلداننا على اتخاذها قاسية ، أضرت باحتمالات تنميتها . وفي مواجهة البيئة الاقتصادية الصعبة ، تعين على الحكومات أن تواجه التوتر الاجتماعي والسياسي الناجم عنها . إن تلك التدابير لم تأت بالنتائج المرجوة . وفضلا عن ذلك ، فإنها أُحبطت نتيجة للحمائية المتزايدة في البلدان المتقدمة ، والعائدات المنخفضة للغاية من حصائل صادراتنا من السلع الأساسية ومصيدة الدين المتعاظمة باستمرار . إن هذه حالة اقتصادية حرجة بحق في افريقيا .

عندما اعتمدت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، كانت هناك توقعات عظيمة لما يمكن أن يفضي إليه هذا البرنامج . إلا أن الحالة الاقتصادية في افريقيا لا تزال آخذة في التدهور حتى الآن على الرغم من جهود الإصلاح الاقتصادي التي اضطُلِع بها بتكلفة اجتماعية وسياسية باهظة . فالموارد المالية المتاحة لا تزال غير كافية لضمان انتعاش اقتصادي ونمو مستمرين في قارتنا .

إن برامج التكيف الهيكلي التي وضعتها جهات خارجية بصيغة غير مناسبة واستهدفت تحقيق استقرار قصير الأمد أصبحت سمة من سمات الإصلاح المدعوم دوليا في افريقيا . وفي تلك الأثناء ، ازداد صافي تدفق الموارد من افريقيا نتيجة للمشاكل المترابطة التي تتصل بحصائل الصادرات وتلاشي التدفق الحقيقي للموارد إلى افريقيا ، وعبء خدمة الدين المُعوَّق .

ونحن نشهد الآن المؤشرات القبيحة الدالة على المحنة المترتبة على اضمحلال الاستثمار في القطاعات الاجتماعية : انخفاض حاد في أعداد الملتحقين بالمدارس ، لا سيما على المستوى الابتدائي ، بالإضافة إلي زيادة حادة في استنزاف الادمغة ، وأعلى معدل في العالم لوفيات الاطفال ، وملايين لا تحصى من المعرضة حياتهم للخطر نتيجة لظهور أمراض كان المعتقد أنها اختفت منذ فترة طويلة . والواقع أنه في غيبة نمو اقتصادي إيجابي ، أصبحت برامج التكيف في افريقيا غير مبرَّرة سياسيا ، وغير مقبولة اجتماعيا ، ومن غير الممكن تحقيقها اقتصاديا .

فبالنسبة لافريقيا ، أو لأي منطقة نامية أخرى ، يعتبر من المنطق المعكوس والممارسات غير المقبولة أن يضحى بالتنمية والازدهار الحقيقيين على المدى الطويل في سبيل موازنات نظرية المنشأ ، على المدى القصير . وفي حين أن دور قوى السوق في التخصيص الكفء للموارد دور حاسم ، فإن التعميمات الخاصة بالسياسة الاقتصادية المنبنية على أساس ايديولوجي تشوِّه الواقع ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تحكم الاتجاه الذي تُسيَّر فيه الإصلاحات الاقتصادية .

واعتقادنا أن تحقيق تحول هيكلي طويل المدى في افريقيا ، يتطلب إيجاد بدائل قادرة على الاستمرار للتكيف التقليدي ، وإنه ، إذا ما أريد بناء اقتصادات قابلة للاستمرار في قارتنا ، لا بد من أن ينبني ذلك على نقل للعلم والتكنولوجيا ، وعلى ترتيبات تجارية مواتية ، وعلى التعميق الفعال للتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، وإعلاء مكانة الكائن الإنساني في التنمية الاقتصادية .

إن ديون افريقيا متأخرة السداد البالغ قدرها ٢٠٠ بليونا من الدولارات الأمريكية تبدو ضئيلة نسبيا إذا ما قيست بإجمالي ديون البلدان النامية التي تقدر بما لغ ١,٣ تريليون من الدولارات . إلا أن نسبة خدمة الدين في افريقيا المقدرة في المتوسط بحوالي ٦٠ في المائة ، تزيد عن مائة في المائة في حالات عدد من البلدان . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اتخذ مؤتمر القمة الطارئ لمنظمة الوحدة الافريقية موقفا مشتركا بشأن تدابير وطرائق محددة لمعالجة مشكلة الدين الافريقي ، ضمن إطار استراتيجية متكاملة وتعاونية ، تستهدف التنمية وتستند إلى حوار تعاوني وإلى تشاطر المسؤوليات . ونأمل أن يقدم المقرضون والمجتمع الدولي ككل الدعم الضروري للمبادرة الافريقية التي تستهدف الحوار بين الشمال والجنوب بشأن جميع القضايا الملحّة .

ينبغي لنا أن نعيد هيكلة تجارتنا وروابطنا المالية بحرص بحيث تتمكن أسواقنا من أن تعمل كقوة محركة لتنميتنا . ولذلك ، فإننا نستمد التشجيع من النضال العالمي لنظام الأفضليات التجارية الذي اعتمدته بلدان عدم الانحياز ، ومن المبادرات التي تتخذها لجنة الجنوب . وفي منطقتنا دون الإقليمية ، منطقة شرق وجنوب افريقيا ، انتهجت منطقة الأفضلية التجارية مسارا للتعاون الاقتصادي الإقليمي يستهدف تحقيق هذا الهدف .

للأمم المتحدة دور حيوي تقوم به في عالم الغد . ولذلك ، ينبغي تعزيزها خدمة لهذا الغرض . إننا نقبل الإصلاحات التي تستهدف تحقيق ترشيد الموارد واستخدامها استخداما أفضل . إلا أنه ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة أن تظل على يقظة للتأكد من أن الإصلاح لا يستغل لإضعاف المنظمة ، أو تحدي وإضعاف دورها المتعدد الأطراف الموكل إليها بموجب الميثاق . وقد حذر الأمين العام ببلاغة في تقريره عن أعمال المنظمة حيث قال :

"وأي بلد ، صغر أم كبر ، يدير ظهره للأمم المتحدة إلى أي مدى إنما يتنازل عن جزء كبير من تأثيره الفعلي أو الممكن . واتباع سياسة مزدوجة - هي الولاء للميثاق من جهة ، والسعي إلى تهميش الأمم المتحدة من جهة أخرى - هو عمل يتناقض مع هدف المواءمة بين أعمال الدول لبلوغ أهدافها المشتركة ." (A/43/1 ، ص ١٠)

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الاربعين للإعلان العالمي الثابت لحقوق الإنسان ، نثني على الأمين العام لجهوده في النهوض بحقوق الإنسان من خلال إنشاء خدمات استشارية يمكن للحكومات ، ومن بينها أوغندا ، أن تستفيد منها . ومن الضروري أن نُذكِّر أنفسنا أن من أهداف منظمتنا الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية واحترام كرامة الأفراد وقيمتهم وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في حرية أوسع . وينص الإعلان في المادة ٢٥ (١) على أن :

"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته ، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية ، وله الحق في ما يأمن به من الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه ."

وتنص الفقرة ٢٨ على أن :

"لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما ."

وسيظل تحقيق تلك الاهداف التحدي الذي سيواجهنا خلال العقد المقبل ، ونحن نتأهب لدخول الالف القادمة ، إذ يتحتم علينا أن نفكر مليا فيما إذا كنا سنورّث الاجيال القادمة نظاما دوليا يكفل لها نيل الحقول المعلنة كاملة غير منقوصة . إن إدامة التخلف يؤدي إلى الافتقار إلى فرص العمل ، والفقر ، والمرض ، والحرمان الاجتماعي . إن هذه الأوضاع تصبح التربة الخصبة التي تترعرع فيها النظم الدكتاتورية ، والمنازعات ، والحروب ، وانتهاك حقوق الإنسان . وفي هذه المرحلة ، على المجتمع الدولي أن يشرع في معالجة أعراض تلك الادواء : كمشاكل اللاجئين والإغاثة من المجاعة وغير ذلك . فالمشهد بأسره بات مهزليا - مأساويا ، يلهث الفقراء فيه وراء سراب اسمه التنمية .

تقوم الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بوضع استراتيجية إنمائية للتسعينات . ومن المحتم أن توجه تلك الاستراتيجية نحو الشعوب . وينبغي أن تهدف إلى تحقيق تنمية ذات وجه إنساني وإقامة نظام دولي كالذي توخاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ونحن نعتقد أن الحق في التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان . ولا ينبغي أن نشيّد صرح عالم الغد بحيث ينتهي إلى أن تصبح حفنة من الشعوب هي التي تتقدم صوب عصر الثورة ما بعد الصناعية ، في حين تظل الغالبية الساحقة من الشعوب أسيرة التخلف والفقر . فذلك سيكون وصفة أكيدة تجلب انعدام الأمن الدائم ، وتخلق عالما خلوا من السلم . هذا هو التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة .

خطاب السير أنيرود جوغنوت ، رئيس وزراء موريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء موريشيوس .

اصطُحب السير أنيرود جوغنوت ، رئيس وزراء موريشيوس ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني أبلغ السرور أن أرحب برئيس وزراء موريشيوس السير أنيرود جوغنوت ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السير أنيرود جوغنوت (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسرني باسم شعب وحكومة موريشيوس أن أنقل لكم ، سيدي ، تهانئ الصادقة على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . إن قدراتكم الشخصية البارزة وخبرتكم الواسعة في المجال الديبلوماسي ستكون ضمانا لنجاح المداولات في دورة الجمعية العامة .

كما أود أن أعرب عن تقدير حكومة موريشيوس للعمل الفذ الذي اضطلع به السيد بيتر فلورين نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية رئيس الجمعية العامة السابق .

ويستحق الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، تنويها خاصا لتفانيه في السعي من أجل تحقيق أهداف ومقاصد الامم المتحدة . فلقد نجح في أن يجعل خصوم وأعداء الأمس يجلسون على طاولة المفاوضات ، بالرغم من العقبات الكثيرة التي اعترضت طريقه ، وهم الآن يتباحثون في إيجاد حلول لمشاكل مستعصية . واسمحوا لنا أن نؤكد له دعمنا الثابت له اضطلاعه بالمهام التي تواجهه .

وبمزيد من السعادة وبالنيابة عن شعب وحكومة موريشيوس ، أهنئ ، في شخصكم قوات الامم المتحدة لصيانة السلم لحصولها على جائزة نوبل للسلام : فلعدة عقود شوهد أصحاب الخوذات الزرقاء من قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في أنحاء العالم وهم يقومون بدورياتهم في مختلف مناطق المنازعات . وكما جاء في تنويه جائزة نوبل بقوات الامم المتحدة :

"لقد أسهمت قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في تخفيف التوتر في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، حيث كانت المفاوضات تجرى بشأن الهدنة ولكن معاهدة السلام لم توقع بعد ."

إن جائزة السلام تحية لكم أيضا يا سيدي الرئيس ، وللأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، ولأسرة الامم المتحدة كلها .

في وقت سابق من هذا العام ، تناولت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المشاكل التي تواجه البشرية . وبالرغم من عدم إمكان اعتماد وثيقة في شكلها الختامي ، إلا أننا أجمعنا على تحديد تعقيدات المشكلة . وقد اتفق الجميع على أن الخلافات في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية وغيرها من المجالات لا ينبغي أن تعترض سبيل التعاون الدولي الوثيق من أجل السلم والأمن . ومن شأن النهج الإيجابي والانفتاح الأكبر والشفافية في الأمور العسكرية أن تجعل عملية نزع السلاح برمتها أكثر سهولة .

تشكل الأسلحة النووية اليوم أكبر تهديد لوجود الإنسان . ولهذا ، ينبغي أن يكون شغلنا الشاغل تفادي حدوث محرقة نووية . وقد كانت هناك بدايات توافق في الآراء في الدورة الاستثنائية حول المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، وبالتحقق وبعدم انتشار الأسلحة النووية . ونأمل أن تسفر المناقشات في المستقبل حول هذه المسائل الحيوية - عن إحراز مزيد من التقدم .

وقد رحبت الدورة الاستثنائية بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا وجرت مداولات حول إيجاد مناطق جديدة . واختتمت اللجنة المخصصة للمحيط الهندي دورتها الثانية والأخيرة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وعند انتهاء عمل اللجنة المخصصة للمحيط الهندي ، أعرب السفير دايا بيريرا ، ممثل سري لانكا ، عن رأيه في ضرورة تحلي الأعضاء بالإرادة السياسية من أجل عقد المؤتمر في كولومبو في عام ١٩٩٠ . وعلينا ، على الأقل ، أن نؤيد ذلك الرأي تأييدا صادقا . وإني واثق من أن أعضاء اللجنة المخصصة سوف يجرون مناقشات مضمونية أثناء الاجتماعين التمهيديين المزمع عقدهما في عام ١٩٨٩ ، حتى يتسنى ، في نهاية المطاف عقد ذلك المؤتمر الذي طال انتظاره .

وسيقدم وفدي دعمه الكامل للجنة المخصصة في إعمالها ، لأننا في موريشيوس نهتم اهتماما فائقا بنزع سلاح المحيط الهندي .

تكلمنا في مناسبات سابقة عن الموارد الهائلة التي تنفق على التسلح ، وخاصة على الأسلحة التقليدية والقوات التقليدية . ونحن نؤيد بشدة برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ومن شأن عملية شاملة لنزع السلاح تؤدي إلى خفض كبير في النفقات العسكرية أن توفر الموارد التي نحن في أمسّ الحاجة إليها للنهوض برفاهية جميع الدول . وسيكون من الأسهل إقامة سلم دائم عن طريق التنمية الاقتصادية بدلا من الإسراف في الإنفاق على التسلح .

وأود أيضا أن أقول إن موريشيوس تؤيد موقف صاحب السعادة شيري راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، الذي أعلنه في كلمته في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ أمام الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

بالانتهاك الجلي لمبادئ الأمم المتحدة ، فصلت بريطانيا جزيرة دييغو غارسيا جنبا إلى جنب مع أرخبيل شاغوس عن موريشيوس قبل حصولنا على الاستقلال في عام ١٩٦٨ . وتنازلت بريطانيا عن جزيرة دييغو غارسيا للولايات المتحدة الأمريكية ، التي حولتها إلى قاعدة عسكرية . وأعيد توطين سكان الجزيرة بسرعة في موريشيوس . وقد جلب الدور الاستراتيجي الهام المفترض لدييغو غارسيا الآن الخطر النووي رأسا إلى قلب المحيط الهندي . ونحن عازمون على ألا نتنازل أبدا عن مطالبنا في دييغو غارسيا . وسنواصل ، بتأييد دول المحيط الهندي الأخرى ، تعبئة الرأي العام الدولي من أجل إعادة الجزيرة إلى موريشيوس . ونحن نشكر الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، وكذلك البلدان الصديقة ، لمساندتها المستمرة لقضيتنا العادلة .

ويحزنني أن أشير مرة أخرى الى المحنة المؤلمة لاشقائنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا ، الذين أُنكرت حقوقهم الاساسية وطال عليهم الزمن وهم يرزحون تحت نير نظام يقوم على القتل والارهاب . فنظام الفصل العنصري لا يزال قائما بالرغم من الجهود التي ما فتئت الامم المتحدة تبذلها منذ أربعة عقود لوضع حد لهذا الشكل البغيض من أشكال العنصرية . وقد وجهت نداءات متكررة الى حكومة جنوب افريقيا تدعوها الى الامتثال لقرارات الامم المتحدة ولكن دون جدوى . ويواصل النظام العنصري في جنوب افريقيا استهانته بالقرارات الداعية الى الافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ، وإزالة الفصل العنصري ، واقامة مجتمع حر وموحد وديمقراطي على أساس الاقتراع العام . ولقد أدانت حكومة بلدي بانتظام سياسة الفصل العنصري . ونحن نرى أنه لن يتسنى إحلال السلم والأمن في جنوب افريقيا بغير القضاء على الفصل العنصري ويواصل نظام جنوب افريقيا العنصري بلا هوادة سياسته القائمة على العدوان الخارجي على دول المواجهة المجاورة وعلى زعزعة استقرارها في تحدٍّ سافر للإدانات المتكررة والعقوبات المطبقة .

إن سياسة الفصل العنصري لم تؤثر على الشعب المضطهد في جنوب افريقيا فحسب ، بل أثرت أيضا على شعب ناميبيا الذي ما زال يعاني من الاحتلال غير المشروع لبلاده . وقد مضى الآن ماي زيد على اثنين وعشرين عاما منذ أن أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأنشأت مجلس الامم المتحدة لناميبيا لإدارة الاقليم وإعداده للاستقلال . غير أن حكومة جنوب افريقيا استخدمت أساليب المماطلة لعرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أيدنا دوما المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نضالها من أجل تحرير وطنها . وسنواصل هذا التأييد الى أن يتحرر ذلك البلد في نهاية المطاف . ويحدونا أمل صادق في أن تثمر المحادثات الايجابية بين جنوب افريقيا وأنغولا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية ، حتى يغدو بمقدور الامم المتحدة أن ترحب في مستقبل قريب للغاية بدولة ناميبيا المستقلة وذات السيادة في صفوف أعضائها .

وإن تخفيف حدة التوتر في الجنوب الافريقي سيُمكن المجتمع الدولي من معالجة مشكلة حرجة أخرى من مشاكل المنطقة تتعلق بنحو ستة ملايين لاجئ . ونحن نثني في هذا السياق على المبادرة التي قام بها المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين في جنوب افريقيا الذي عقد مؤخرا ، ووضع خطة عمل تستهدف اتخاذ تدابير لإعادة البناء والتعمير في منطقة خربتها ثلاث عشرة سنة من الحرب .

وأود الآن أن أبدد أي شك يتعلق بسياسة موريشيوس إزاء نظام جنوب افريقيا العنصري . ويؤسفني أن يكون عليّ أن أدين بحزن بالغ وغضب شديد حملة التضليل الإعلامي المنظمة بشأن موريشيوس وصلاتها بجنوب افريقيا . فهذه حملة توجهها مصالح دولية ، تستشعر الخطر من النجاح الاقتصادي لموريشيوس ، ومنافسون حاسدون لا يستطيعون محاكاة المعجزة الموريشية . والهدف الذي تتوخاه الحملة هو نسبة نجاح موريشيوس الى صلاتها بجنوب افريقيا وإلصاق تهمة "تخريب العقوبات" بها .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح الصورة تماما . في ظل الحكم الاستعماري البريطاني ، كانت موريشيوس ترتبط بجنوب افريقيا بصلات إدارية واقتصادية . كما تعد جنوب افريقيا ، من الناحية الجغرافية ، أقرب أرض قارية لجزيرتنا . غير أن حكومة بلدي قد خفضت منذ انتخابها في ١٩٨٣ الصلات القائمة مع جنوب افريقيا والتي كانت محدودة على أي حال ، ذلك أننا لا نفتأ نسعى بنشاط الى البحث عن مصادر وأسواق بديلة .

ففي ١٩٨٢ كانت صادرات موريشيوس المحلية والمنتجات التي يعاد تصديرها الى جنوب افريقيا تبلغ ٠,٧٦ في المائة من مجموع صادراتها العالمية ، فانخفضت هذه النسبة بحلول ١٩٨٧ الى ٠,٤١ في المائة . وكانت وارداتنا من جنوب افريقيا في ١٩٨١ تمثل ٩,٦ في المائة من مجموع وارداتنا العالمية ؛ فلم تعد تمثل في ١٩٨٧ سوى ٨,٣ في المائة . وكانت الاستثمارات من جنوب افريقيا في ١٩٨٧ تمثل ١,٢٧ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية . ولا تمثل استثمارات جنوب افريقيا في منطقة تجهيز الصادرات في بلدنا سوى ٠,٧ في المائة من مجموع الاستثمارات ، التي يبلغ نصيب موريشيوس منها ٦٠ في المائة . وقد نوعنا مصادرنا من السياح بحيث انخفضت نسبة

الزائرين القادمين من جنوب افريقيا من ٢٣,٦ في المائة في ١٩٨٤ الى ١٤,٧ في المائة من مجموع السياح الوافدين .

إن موريشيوس لها اقتصاد هش للغاية ، نظرا لكونها دولة جزرية صغيرة لا تملك موارد معدنية ، ولوقوعها بعيدا عن الأسواق والخطوط البحرية الرئيسية . وبالرغم من هذه القيود فإن حكومة بلدي ، وأكرر قولي ، تسعى بنشاط ، وبدعم من شعب موريشيوس ، الى تنويع المصادر التي تتعامل معها بعيدا عن جنوب افريقيا ، وفقا لالتزامنا بما قررته الأمم المتحدة والكومنولث ومنظمة الوحدة الافريقية .

أما قضية فلسطين فإنها ما برحت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ تأسيس الأمم المتحدة ، بيد أنها ولا تزال مستعصية على الحل العادل والمنصف . ولا يمكن التوصل الى هذا الحل إلا في إطار تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط على أساس انسحاب اسرائيل الكامل من كل الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كلها ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة فوق ترابه الوطني . ولذا نؤيد العقد السريع لمؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ويسعد حكومة بلدي أن تكون إيران والعراق كلتاهما قد وافقتا على الذهاب الى مائدة المفاوضات ، بفضل ما بذله الأمين العام ومعاونوه المثابرون من جهود دؤوبة وحنكة دبلوماسية . ونأمل أن تمهد جهود الأمين العام الطريق الى تسوية سلمية في تلك المنطقة التي مرقتها وخربتها الحرب .

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في إطار سعيها الى ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . وينبغي في هذا الصدد وقف كل أشكال التدخل الأجنبي والاحتلال العسكري بغير مزيد من الإبطاء . فقد تسبب التدفق المستمر للاجئين من ذلك البلد في إحداث توترات ومشكلات أمنية في الدول المجاورة . ويعد اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي عقد مؤخرا في مدينة بوغور في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، نقطة انطلاق واعدة بلا شك لعملية سلمية يمكن أن تفضي الى استعادة كمبوتشيا لسيادتها واستقلالها ومركزها المحايد وغير المنحاز .

إننا نرحب باتفاقات جنيف الأخيرة بوصفها خطوة كبرى صوب استعادة السلم في أفغانستان . ويجب أن يُرجع الفضل في هذا الانجاز الى الأمم المتحدة ولا سيما أمينها العام . وأود أيضا أن أشيد بالتفهم الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

والشعب الكوري أيضا ينتظر بفارغ صبر التوحيد السلمي لبلاده . ويحدونا الأمل في أن يتمكن شعب كوريا الشمالية والجنوبية على حد سواء من أن ينضما سريعا الى بقية المجتمع الدولي في الأمم المتحدة .

أما بالنسبة لموضوع حقوق الإنسان ، فإن حكومة بلادي تنظر ببالغ القلق الى حالات انتهاك الحقوق الإنسانية والديمقراطية ، والى إصدار مرسوم الأمن القسري الداخلي ، وقبل كل شيء الى الاضطهاد المستمر لمجموعة عرقية في فيجي . ونحن نناشد أن تُستأنف فورا عملية المصالحة الوطنية . ولتبدِ حكومة فيجي أنها تصدر في أعمالها عن إحساس بالانصاف والعدوان والتسامح ورغبة في الوئام .

وبالمثل ، يحدونا الأمل في أن يسود التعقل وأن تفسح التوترات في بعض المناطق المضطربة مثل قبرص ولبنان وأمريكا الوسطى ، الطريق للسلم والاستقرار .

منذ ما يقرب من عشر سنوات والاقتصاد العالمي مصاب بالركود ، مما يسبب تباطؤ التنمية بل وعكس مسارها ويسبب البطالة على نطاق عالمي ، كما يسبب الفقر المدقع . فالتقلبات الحادة لأسعار العملة والاختلالات التجارية بين اقتصادات الأسواق الكبرى والبلدان النامية التي تئن تحت عبء الدين ، هي التي تسيطر على التجارة العالمية . ولقد تنبأ المسح الاقتصادي العالمي لعام ١٩٨٨ الذي وضعته الأمم المتحدة ، بأنه من المتوقع انخفاض النمو في خريف ١٩٨٩ . ويمضي التقرير ليعلن أنه وإن كان النمو الاقتصادي قد تباين بين البلدان النامية بقدر كبير في العام الماضي - تحت تأثير الدين الخارجي ، وانخفاض العائدات الخارجية والصعوبات في توجيه السياسات صوب الاستقرار الاقتصادي ، فإن النمو الاقتصادي قد انخفض عموما بالنسبة للبلدان النامية بعامة ، وفي المقام الأول في افريقيا وأمريكا اللاتينية حيث يواصل نصيب الفرد من الناتج القومي الانخفاض .

وتؤيد حكومة بلادي الدعوة التي صدرت عن رؤساء دول أو حكومات الامم الصناعية السبع الكبرى ورئيس مجلس المجموعات الاوروبية في قمة تورونتو الاقتصادية الاخيرة ، داعية الى تقديم المساعدة العاجلة للبلدان النامية التي يعرقل الدين الخارجي نموها الاقتصادي . ففي عام ١٩٨٧ ، كان المحول للدائنين في الخارج في صورة فوائد أو تسديدات أكبر من القروض الجديدة وابتلع الموارد اللازمة للاستثمارات الوطنية . ولقد تراكمت متأخرات كبيرة لدائنين رسميين على بلدان عدة . حيث كان المستحق من ديون لصندوق النقد الدولي وحده في عام ١٩٨٧ بليونين من الدولارات الامريكية .

إن أداء البلدان النامية هام بالنسبة للاقتصاد العالمي . وثمة أمور رئيسية لإمكانات التقدم في البلدان النامية هي توفير بيئة صحية شاملة ونظام مفتوح للتجارة ، وتدفقات مالية كافية ، وكذلك التزام تلك البلدان ذاتها بالاصلاحات الاقتصادية المناسبة . إن مشاكل العديد من البلدان النامية المتصلة بالديون تسبب قلقا سياسيا واجتماعيا ، بل ويمكن أن تشكل خطرا يتهدد الاستقرار السياسي في تلك البلدان أنفسها . ولقد شرعت بلدان مدينة عدة في العملية الصعبة للتكيف الاقتصادي الكبير والاصلاح الهيكلي اللازم للتقدم المستمر . وتحث حكومة بلادي على زيادة تدفقات الموارد التساهلية لمساعدة أكثر البلدان النامية فقرا على استئناف النمو المطرد وخاصة في الحالات التي يكون من العسير عليها فيها الوفاء بخدمة ديونها . ولا بد من إزالة العوائق الحمائية - خاصة في البلدان الصناعية الكبرى - فورا ودون تأخير حتى يمكن تهيئة بيئة أكثر مواتاة للنمو السريع في التجارة الدولية .

إن عددا كبيرا من دول افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ما زال مثقلا بعبء مشكلة الدين . كما أن الاضطرابات الاخيرة في بورصات الاوراق المالية التي أسفرت عن خسائر مفاجئة أكبر بكثير من اجمالي الدين الذي تراكم على عواتق البلدان الافريقية على مر السنين - قد بينت قابلية أكثر الاقتصادات قوة للتأثر السريع . وانه لمن المتناقضات والأمور الشاذة أنه تعين على الدول الافريقية التي حبتها الطبيعة بثروة هائلة من الموارد البشرية والطبيعية والروحية والمادية أن تتحول - بعد عقدين أو

ثلاثة من الاستقلال - الى مُصدر لرأس المال والتكنولوجيا البشرية والى مستورد للخبرة الأجنبية وللتكنولوجيا غير المناسبة أو للغذاء الذي يمكن أن تنتجه ، أو للبضائع التي لا تفي إلا باحتياجات مصطنعة خلفت من الخارج . وباختصار ، تعين على الدول الافريقية أن تتحول الى مستورد للكوارث والاحباط .

على المجتمع الدولي مسؤولية كبرى في الاسهام في حل أزمة الدين التي نعاني منها . فالبلدان الافريقية التي تنهكها الديون ، تلك التي يشل الدين حركتها على نحو خطير للغاية ، يجب أن تولى اهتماما خاصا كما يجب أن تكون موضع تدابير خاصة ذات طبيعة تساهلية لزيادة تدفق الموارد وتخفيض أسعار الفائدة . ومن المهم أيضا أن يكون المثل الجدير بالثناء الذي ضربته البلدان المانحة التي ألغت القروض العامة أو حولتها الى منح موضع احتذاء على نحو واسع النطاق . وفي الوقت نفسه ، من الضروري ضمان ألا يكون ايجاد الحلول لأزمة الدين مدعاة لزيادة التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للبلدان المتأثرة .

إننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي رأستها باقتدار السيدة غرو هارلم بروندتلاند ، رئيسة وزراء النرويج - فالاخطار التي تتعرض لها البيئة لا تعترف بحدود - والتعاون الدولي بين كل البلدان أمر مطلوب إذا ما كان لنا أن نعود الى بيئة صحية . ومن الضروري اتخاذ إجراء عاجل لإنقاذ العالم من التقلبات المناخية الشاملة ومن تلوث الهواء والبحر والمياه النقية ، ومن المطر الحمضي والمواد الخطيرة والتصحر والنفايات السامة .

إن موريشيوس تشجب أعمال بعض الشركات عديمة التورع التي تحاول الحصول على تسهيلات لالقاء النفايات النووية السامة في دول افريقية شتى . ومعظم الدول المعنية من بلدان غرب افريقيا التي ليس لدى حكوماتها سياسة مستقلة خاصة بالشؤون البيئية .

هذا الأمر يدعو الى بالغ القلق ، لأسباب إنسانية وأسباب أخرى . فهي ليست مسألة مقايضة بين النمو والتنمية من ناحية وقضايا البيئة من ناحية أخرى . لذا ، يجب أن ينظر اليها في سياقها الحقيقي . أي بوصفها مسألة ملحة تماما كمشاكل

المديونية المزمنة وندرة الغذاء - إن لم تكن أخطر - إذ أن وجود النفايات المشعة وغيرها من النفايات السامة الأخرى على التراب الافريقي أمر مقوض بالتأكيد لمستقبل البرامج الانمائية والاستخدام المقبل للموارد الطبيعية .

إننا نؤيد ، دون تحفظ ، القرار الصادر عن مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أديس أبابا ، والذي يدين استخدام الدول الافريقية كمزبلة لنفايات العديد من البلدان الصناعية ، بغض النظر عن أي شروط مالية مقترحة . ونحن نطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات نشطة لممارسة الرقابة من أجل الحيلولة دون وقوع هذه الأعمال غير المسؤولة التي تستحق الإدانة ، ولمساعدة الدول المتضررة في عملية إعادة تأهيل بيئتها الطبيعية .

يتعين على البلدان الثرية المتقدمة النمو أن تظهر مزيدا من الاهتمام حيال الدول الجزرية الصغيرة الضعيفة التي تكبلها مشاكل التنمية . فبالاضافة الى مواردنا المحدودة وقدرتنا الضئيلة على التنمية الذاتية ، نظل بمنأى عن الأسواق الدولية بل ونعتمد عليها اعتمادا كبيرا . لذا ، توجد حاجة عاجلة لضمان الاستقرار في هذه الأسواق ولا سيما بالنسبة لسلعنا الأساسية وبضائعنا المصنعة . ونحن نناشد البلدان المتاجرة معنا في الشمال أن ترفع كل الحواجز التجارية وأن تلغي كل التدابير الحمائية التي لها أثر عكسي على تطوير اقتصادنا .

لقد شرعت موريشيوس تُنمّي بنشاط التعاون الإقليمي مع بلدان المحيط الهندي الاخرى والدول الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية بغية تحقيق قدر أكبر من الاعتماد الذاتي الجماعي من خلال تحسين مبادلاتنا التجارية وإنشاء مشاريع اقاليمية . وفي هذا السياق ، نقدر المساعدات السخية التي وفرتها بسرعة البلدان الصديقة والمنظمات الدولية حتى يمكن أن يصبح التعاون الإقليمي سليما وجادا .

إن الاستعمال المنافي للقانون للمخدرات والاتجار غير المشروع بها يهددان صالح الجنس البشري . وهناك حاجة ملحة إلى تحسين التعاون الدولي من أجل التصدي لكل أوجه مشكلة التعامل غير المشروع بالمخدرات خصوصا من ناحية الانتاج والاتجار وتمويل تجارة المخدرات . وقد اعتمدت حكومتي قوانين صارمة تستهدف مصادرة حصائل متجري المخدرات ومنع التعامل في الاموال مجهولة المصدر .

وبالرغم من أن هوبز ، الفيلسوف الانكليزي العظيم في القرن الثامن عشر ، قد قال في مؤلفه "الوياثان" أن حياة الإنسان قصيرة وشريرة ووحشية ، فإننا بعد أن تصفحنا قائمة المشاكل والمصائب التي تحدق بالعالم يحق لنا تماما أن نرى بصيص النور الذي يطل عند نهاية النفق . فهناك ما يدعو إلى الشعور بالارتياح والرضا ، عندما نعلم أن الاحداث الاخيرة في شمال افريقيا وأفغانستان ومنطقة الخليج ، والتطورات التي جدّت في ميدان نزع السلاح وفي مؤتمر برلين لصندوق النقد الدولي وفي جهات أخرى اتخذت مسار السموّ نحو التعقل . وهناك قبل كل شيء الوعي المفاجئ بأن مصير الإنسان يتمثل في بقاء الجنس البشري .

إن شعبنا من الشعوب المحبة للسلم ، وقد كرس نفسه لقضية السلم في الداخل والسلم الدائم في العالم . ويتمسك شعبنا بحقوق الإنسان وكرامته . كما يتمسك بالقيم والمبادئ والممارسات الديمقراطية ، وحرية التجمع والاعتقاد والتعبير عن الرأي . ويؤمن شعبنا أيضا بحرمة الحياة الإنسانية وبالوحدة في الداخل وفي العالم ، وبروعة التنوّع وثرائه . ويؤمن شعبنا كذلك بوحدة العالم ووحدة البشر ، وبأنه ينبغي لنا أن نبحث دائما عن الحقيقة ، ونركز على كل نواحي الخير التي تربطنا جميعا بكل

ما على كوكبنا والتي ينبغي أن تربطنا أيضا في سعينا المشترك للعمل من أجل بلوغ عالم أفضل وأكثر أمانا وأسعد حالا . كما نؤمن بأننا قد أتينا إلى الأمم المتحدة التي ينبغي أن يأتي إليها الجميع ، ليس لانقاذ ماء وجوهنا ، بل لإنقاذ أرواحنا .

وإذ أتسلح بهذا الإيمان فإنني أرجو أن أختتم خطابي بهذه النبرة المفعمة بالتفاؤل والابتهاج بأننا سنشهد غدا بزوغ عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء موريشيوس على الكلمة الهامة التي أدلى بها توا .

اصطحب السيد أنيرود جوغنوت رئيس وزراء موريشيوس من المنصة .

السيد غونيليفو (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمما يسعد وفد بلدي أن يراكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة بأنه بفضل خبرتكم في الشؤون الدولية وخصالكم الشخصية فإنكم ستديرون أعمالنا وتوجهونها بمهارة ودبلوماسية . ونهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب ، مؤكدين لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين .

ونعرب عن شكرنا أيضا لسعادة السيد بيتر فلورين الذي أدار باقتدار أعمال الدورة الثانية والاربعين .

وقد يُسجل عام ١٩٨٨ والدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة باعتبارهما أهم الاحداث في تاريخ الأمم المتحدة . وربما لم يسبق لهذه المنظمة أن اضطلعت منذ إنشائها ، بمثل هذا الدور الهام في حسم الصراعات . وقد استطاعت القيام بذلك في وقت واجهت فيه أكثر الأزمات المالية حدة في حياتها . ويستحق الأمين العام وموظفوه أعظم الثناء لما يبذلونه من جهود مضنية ودؤوبة . ونحن على ثقة بأنهم سيجزون خير الجزاء على عملهم قبل رفع المطرقة بعد ضربتها الأخيرة التي تعلن اختتام الدورة الثالثة والاربعين في شهر أيلول/سبتمبر من العام القادم .

إن وقف الأعمال العدائية بين إيران والعراق يوم ٢٠ آب/أغسطس الماضي يعد واحدة من أطول حروب هذه القرن - وربما أكثرها إراقة للدماء - جاء بردا وسلاما على

البلدين المتحاربين وشعبيهما . ويأمل وفد بلدي في أن تؤدي عملية السلم الجارية في الوقت الحالي إلى حلّ دائم للخلافات التي تفصل بين هاتين الأمتين العريقتين . وسيعني احلال السلم بينهما الحد كثيرا من الاضطراب في هذه المنطقة الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعالم .

وكما يتضح من وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، الذي تحقق من خلال الوساطة المتانية للأمين العام ، فإنه يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي وإيجابي في حسم الصراعات . ولم يكن وقف الأعمال العدائية في حرب الخليج أول نجاح تحققه المبادرات التي قام بها الأمين العام في فترة لا تتعدى بضعة أشهر . فقبل ذلك تم التوصل إلى الاتفاق الذي يؤدي إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وتدل هذه التطورات على أنه مهما كان عدد القرارات التي قد تتخذها الجمعية العامة فإن الأمل في حسم الصراعات لن يكون كبيرا ما لم يصاحب القرارات اتخاذ خطوات ايجابية نحو الوساطة . فعملية التدخل وبذل المساعي الحميدة من جانب الغير الذي لا تدفعه رغبة سوى تعزيز السلم والأمن الدوليين تشكل فيما يبدو السبيل المقبول . وكما ثبت لنا فإن الأمم المتحدة تكون من خلال المساعي الحميدة للأمين العام هي ذلك الغير الذي يستطيع الاضطلاع بدور حيوي على نحو فعال للغاية .

إن وفد بلدي على ثقة بأن طرفي الصراع الإيراني العراقي سيواصلان إبداء أفضل النوايا خلال مفاوضات السلم ، وبأنهما سيرسيان قريبا الأساس للحل المقبول والعادل والدائم لخلافاتهما . وبالمثل يحدونا الأمل في أن لا تقدم أطراف الاتفاق بشأن أفغانستان على فعل أي شيء يمكن أن يُعطل انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان .

فلنأمل في أن يؤدي التقدم صوب إحلال السلم في هاتين المنطقتين إلى حفز الأطراف في الصراعات في مناطق أخرى على قبول المساعي الحميدة للأمين العام للمساعدة في حسم خلافاتها . وهناك دلائل طيبة تبشر بخير في ناميبيا وقبرص والصحراء الغربية . ونحن نحث كل الأطراف المعنية على ألا تسمح بضياع هذه الفرصة ، وأن تستفيد بدلا من ذلك من التسويتين المتعلقتين بأفغانستان والحرب الإيرانية العراقية ، باعتبارهما

مثلين يُحتذيان ، وأن تضيف قوة دفع إلى أمل البشرية المقدس ، الا وهو بلوغ عالم يرفرف عليه السلم . ونحن على ثقة بأن الأمين العام ، الذي لديه تفويض كامل من كل الدول الاعضاء للنهوض بالسلم والأمن الدوليين ، سيكون دائما راغبا في استخدام مساعيه الحميدة ومستعدا لذلك خدمةً لقضية السلم .

وبالنسبة للبلدان الصغيرة مثل بلدي فإن احدى وسائل إبداء التزامنا بمُثل الأمم المتحدة تتمثل في الإسهام في عمليات حفظ السلم . ومما يُسعدنا أن نلاحظ أن بعض البلدان التي حجبت مدفوعاتها طيلة سنوات عديدة تفي الآن بالتزاماتها . ومن المؤسف أن أحد المساهمين الرئيسيين قد تأخر في سداد مدفوعاته. وإننا نحث كل الدول الاعضاء على ألا تعرقل عمل المنظمة في الوقت الذي تتهيأ فيه للقيام بأكبر اسهاماتها في قضية السلم والأمن منذ إنشائها. وأود أن اؤكد من جديد هنا أن بلادي ستواصل دعمها للأمم المتحدة في كل مساعيها الرامية إلى إقرار السلم والحفاظ عليه . وسنستمر في المشاركة في قوات الأمم المتحدة على النحو الذي نشارك به الآن في قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة المساعي الحميدة التابعة للأمم المتحدة إلى أفغانستان وباكستان وفي أية بعثات سلم أخرى قد تنشأ في المستقبل . إن منح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم يُعد إشادة حقة بالمنظمة والبلدان المختلفة التي تشارك في هذه القوات بما في ذلك بلادي .

ولا تزال الأحداث التي وقعت في فيجي في العام الماضي والتي تطلبت إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها دستورنا شاغلا أساسيا بالنسبة لنا . ونحن نشعر بالامتنان للتأييد الذي أعربت عنه العديد من البلدان لجهودنا الرامية إلى إيجاد حل يتوافق مع ظروفنا. وكما سيعلم الذين يعرفون ذلك الجزء من العالم الذي نعيش فيه ، فإننا مصممون على اتباع مسار عمل يضمن العدالة والانصاف لكل أفراد شعبنا.

لقد سعت الحكومة المؤقتة إلى تحقيق هدفين أساسيين منذ توليها السلطة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. ويتمثل هذان الهدفان في إعادة تأهيل الاقتصاد وإعداد دستور جديد . وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ أصدرت الحكومة المؤقتة مشروع الدستور الذي طال انتظاره والذي يتضمن ضمانات لحماية الحقوق الأساسية والحريات ، بما في ذلك حماية الحق في الحياة والحرية الشخصية ، والحماية من الرق والسخرة والحماية من المعاملة اللاإنسانية ، والحماية من الحرمان من الممتلكات ، وحماية حرمة المنازل وغيرها من الممتلكات ، وحماية حرية العقيدة ، وحرية التعبير ، وحرية الاجتماع

والتنظيم والانتقال ، والحماية من التمييز على أساس العرق أو الدين . ومن المتوقع أن يتم تحقيق توافق الآراء حول مشروع الدستور مما يُمكّن الحكومة المؤقتة من الوفاء بوعدها المتمثل في إجراء انتخابات عامة خلال سنتين من توليها السلطة ، أي قبل نهاية عام ١٩٨٩ .

إن فيجي بلد متعدد الأعراق ، تعيش فيه كل المجموعات العرقية في انسجام دون التعرّض إلى أية مضايقات منهجية . وإننا لن نضفي أبدا طابعا مؤسسيا على العنصرية كما زعم مؤخرا . وفي الوقت ذاته ، فإنه من الضروري تلبية احتياجات السكان الأصليين ومعالجة مخاوفهم إذا كان للسلم والاستقرار طويلي الأمد أن يسودا . ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية عاجلة لكي لا يُصبح السكان الأصليون أقلية محرومة في بلدها* .

ولا تزال مسألة تصفية الاستعمار تشغل مكانا متميزا في جدول أعمال الجمعية العامة كل عام . ولم يبق إلا القليل من الأقاليم المستعمرة الآن . ولا نزال نلتزم على نحو راسخ بمبدأ تقرير المصير لكل الشعوب المستعمرة . وإن مسألة اختيار البديل المقبول ينبغي أن تترك للشعب . فما أن يتخذ الشعب قراره على الدولة القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي أن يحترما اختياره وأن يساعدا في تنفيذ ذلك القرار.

ومن الأقاليم القليلة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليس هناك إقليما يبعث على قلق دولي أكبر مما تبعثه ناميبيا التي يحتلها نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا احتلالا غير شرعي . ويوفر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أساسا للتسوية العادلة لمسألة ناميبيا ، ونود أن يتم تنفيذه بالكامل . وإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الشهر الماضي يمثل بادرة إيجابية تحظى بالترحيب ، ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم الآن كل مساعيه لتوفير زخم قوي لها كفيل بتيسير منح شعب ناميبيا حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال . وقد تكون المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ذات أهمية حيوية في السعي إلى تحقيق هذا الهدف .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

وفي الجانب الآخر من العالم هناك شعب آخر يتوق إلى تقرير المصير. وهناك أيضا نجد أن الأمل أكبر مما كان عليه قبل بضعة أشهر . وترحب حكومتي بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة فرنسا الجديدة في سياستها إزاء كاليدونيا الجديدة . وإن إعادة فتح الحوار مع شعب الإقليم قد أدت إلى وضع جدول زمني للقيام بعمل حقيقي لتقرير المصير .

ووعيا بهذه التطورات الايجابية طرح وفدي الذي يحظى بدعم كامل من جانب الدول الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ قرارا بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار بتوافق الآراء . وسيطرح هذا القرار على الجمعية العامة ، ونحن نعتقد أنه يعكس التطورات التي تجري حاليا. وهو قرار بناء وإيجابي في صياغته ويستشرف المستقبل في نطاقه . وإننا على ثقة من أن الجمعية العامة ستتخذه بتوافق الآراء إذا ما أخذت في الاعتبار الحالة الراهنة في الإقليم .

ولا تزال إعادة توحيد شطري كوريا تمثل أملا يرنو إلى تحقيقه شعب هذين البلدين ويحظى بتأييد راسخ من جانب جزء كبير من المجتمع الدولي . ولكنه لا يمكن أن يصبح واقعا إلا إذا أصر الطرفان على تذليل الصعوبات القائمة . وحتى يتم تحقيق ذلك ، لا ترى حكومتي سببا يدعو إلى حرمان أي من البلدين من مكانه المشروع في هذه المنظمة . إننا نؤيد قبول كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة ريثما تتم إعادة التوحيد . وفي الوقت الحالي ، على أية حال ، إذا كان أحد الشطرين غير قادر على شغل مقعده أو غير مستعد لذلك فلا ينبغي معاقبة الشطر الآخر من خلال حرمانه من الإنضمام إلى المنظمة .

ولئن وفّرت بعض التطورات الإيجابية سببا للأمل تود حكومتي أن تعرب مرة أخرى عن تأييدها الراسخ لشعب كمبوتشيا في كفاحه من أجل استعادة السلم والاستقرار لبلده الذي مزقته الحروب . وإن استقلال كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية يجب استعادتهما ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق انسحاب كل القوات الأجنبية . وأن شعب كمبوتشيا يحق له أن ينعم بالسلم والأمن .

ولئن كان في الإمكان حسم المشاكل والنزاعات بين البلدان عن طريق الوساطة ، فلا شيء يردّ الكرامة والمساواة لشعب يقهره نظام متعصب في تفكيره ، متشدد في سياسته . ونظام الاقلية في جنوب افريقيا يواصل تحدّيه للرأي العام الدولي ، ويستمر في ممارسة سياسة الفصل العنصرى . ومن المؤسف أن يستمر في اتباع سياسته العنصرية القائمة على القهر لان بعض الدول الاعضاء ذات النفوذ تنقصها الإرادة السياسية لاستخدام الضغط المناسب . ولو مارست كل الدول الاعضاء التي تدين وتبغض سياسة الفصل العنصرى ضغطا متصلا وصلبا على نظام بوتا لانتهى قهر الاغلبية في جنوب افريقيا منذ زمن بعيد . وإذا ما استمر المجتمع الدولي في تذبذبه ، ولم يتخذ إجراءات فعّالة ضد نظام الفصل العنصرى ، فعليه أن يتحمل المسؤولية عندما يدفجر بركان الكبت . ويبدو أن هذا اليوم ليس ببعيد . فدعونا نتصرف بشكل جماعي وفعّال حتى يمكن تجنّب سفك الدماء والعنف .

لقد اكتسب تخفيف حدة التوترات والنزاعات الإقليمية زخما عظيما بفضل التحسّن الذي طرأ مؤخرا في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، مما أدى الى تعزيز الامل في إحلال سلم أكثر دواما من خلال تخفيض الاسلحة . غير انه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله ، إذا ما أريد تجنيب العالم ويلات حرب أخرى . وإذا أردنا الإبقاء على العالم للأجيال المقبلة ، وجب أن يظل شاغلنا الاول وهدفنا الثابت القضاء على الاسلحة النووية . والى أن يتسنى التوصل الى اتفاق حول هذه المسالة ، نعتقد انه قد آن الاوان لوقف كل التجارب النووية . وفي هذا الصدد يدين وفدي بأقوى الالفاظ استمرار تجارب الاسلحة النووية في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي أُعلنت بموجب معاهدة راروتنغا منطقة خالية من الاسلحة النووية . ونحن نحث فرنسا على أن تحترم المعاهدة وأن تمتنع عن تلويث ذلك الجزء من عالمنا . وقد نذهب الى أبعد من ذلك ، ونحث الدول الثلاث الحائزة للاسلحة النووية ، وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، التي لم توقع بعد على بروتوكولات المعاهدة الخاصة بجعل المحيط الهادئ الجنوبي منطقة خالية من الاسلحة النووية ، أن تفعل هذا .

للاضطراب المالي الدولي المستمر تأثير مدمّر ، وبوجه خاص على بلدان العالم الثالث ، وذلك التأثير أعظم في حالة البلدان النامية الجزرية التي لدي . فضعف هذه الدول يعني اننا ، عندما يكون الاقتصاد العالمي مزدهرا ، لا نستطيع الإفادة تماما من ذلك الازدهار ، واننا ، عندما تسوء الاحوال ، نعاني أكثر من غيرنا . إن تصاعد أزمة المديونية ، وانهيار معدلات التبادل التجاري ، وتفاقم النزعة الحمائية ، تعني كلها مستقبلا أكثر قتامة ما لم تتخذ خطوات شاملة لتخفيف آثارها على العالم النامي . وقد قيل الكثير عن المشاركة بين البلدان المتقدمة والنامية إلا أن هذا لم يُجسّد بعد في سياسات أكثر إنصافا ، أو في استعداد أكبر للمشاركة .

لقد منحت الامم المتحدة كرامة واحتراما ذاتيا للملايين من الناس في كل ركن من أركان المعمورة عن طريق برامجها الاجتماعية والاقتصادية العديدة . وقد شرعت الآن في القيام بمهمة أساسية لتحسين السلم والامن الدوليين ، غير أن المنظمة تواجه أزمة مالية متردية ، وقد أصبحت الآن أخطر مما كانت في أي وقت من تاريخها الذي بلغ ثلاثة وأربعين عاما . ولكل دولة عضو الحق في انتقاد المنظمة ، والتنويه بأوجه القصور فيها ، والمطالبة بالإصلاح ، ومزيد من الفعالية بأقل تكلفة ممكنة ، إلا انه لا ينبغي أن تتوقع إحدى الدول الاعضاء أن تمارس هذا الحق وهي لا تحترم التزاماتها المالية .

ما تزال المنظمة تواجه حالة مالية حرجة ، والطلبات المتكررة من الامين العام بالسداد الكامل في موعده للانصبة المقررة تمضي دون أن يصغي إليها أحد ، مما يقرب المنظمة من حالة الإفلاس . ونحن نؤيد الامين العام ، ونضم صوتنا إلى صوته في مناشدته جميع الدول الاعضاء أن تحترم التزاماتها المالية بموجب الميثاق .

لقد أُتهمت الامم المتحدة لفترة الطويلة بانها غير فعّالة ، لكن أحداث الاشهر القليلة الماضية تثبت انه عندما تبدي الدول الاعضاء رغبة في دعم المنظمة فإنها تستطيع أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على إيجاد عالم أفضل وأكثر سلما . فلنعطها ، إذن ، الدعم الذي تستحقه ، ولنجعلها منظمة نفخر بها ، منظمة يمكننا ، تحت رعايتها ، أن نبني لابناءنا عالما أفضل .

السيد سيناك (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن تتقبلوا التهنئة مني لانتخابكم لهذا المنصب البارز ذي الاهمية البالغة ، ونحن ندرك تماما مؤهلاتكم الرائعة ، وإني لعلى ثقة ، بل اننا جميعا على ثقة ، من أن هذه الدورة ستكون دورة مثمرة كغيرها من الدورات .

بعد سنوات عديدة دفعت خلالها الامم المتحدة الى الظلال ، وقوّضت خلالها هيبتها الادبية وبالتالي دُفع بها الى الانحدار ، تأخذ الامم المتحدة ، مرة أخرى ، في الصعود ، وإن كانت مازالت مهددة بسيف ديموقليس المعاصر الجبار : أي خنقها ماليا . إلا أن العنقاء تبعث مرة أخرى من الرماد مثلما ظهرت منذ ثلاث وأربعين من أتون ورماد حرب المحرقة التقليدية والنووية ، حماقة الإنسان الكبرى .

فمنذ أربعة عقود ونصف عقد ، خضنا الحرب التي كان المفروض أن تنهي كل الحروب . لكن النتيجة تركتنا ونحن في حالة غضب ومرارة ، مشتبكين في حرب باردة جديدة والخوف ملء صدورنا ، لان هذه الحرب الباردة تمخضت عن ظهور منظومة أسلحة جديدة من القوة بحيث يمكن أن تنهي كل الحروب حقا . إلا اننا ، كيما ننهي كل الحروب ، وننهي كل شيء ، في الواقع ، بات علينا أن نستخدم منظومة الاسلحة الجديدة هذه التي سيكون في استخدامها إنهاء لكل شيء ، ونهايتنا جميعا .

غير أن التسوية ، في حد ذاتها ، أوجدت مشكلة جديدة . فانشأنا الامم المتحدة لتفعل لنا ما لم نستطيع نحن أن نفعله لانفسنا وهو : وقف المجزرة السخيفة .

لكن المنظمة وقفت بسرعة في طريق رجال طموحين ، رجال من ذوي النفوذ ؛ فتخطيناها ، واضعفناها ، وطلبنا منها الا تتدخل ، ولجانا اليها فقط عندما اردنا أن نحصل على أقصى قدر من الدعاية لقضية ما من قضايانا . وهكذا أوجدنا إنقساما كبيرا بين ما نقوله داخل المنظمة ، وما نفعله خارجها . وهذا واقع .

منذ ثلاثين سنة ، عندما كنا ما زلنا بين الخرائب التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، سارعنا بنشاط جم في اعتماد قرار الجمعية العامة الذي دعا الى نزع السلاح العام والكامل ، وكلفنا هذه المنظمة بالإشراف عليه . لكننا ، منذ ذلك الوقت ، ضاعفنا نفقاتنا العسكرية فزادت أربع مرات ، بالارقام الحقيقية ، لتصل الى تريليون دولار في السنة ، وذلك مع مواصلة اعتماد المزيد من القرارات التي بلغت حتى الآن ما يقرب من ١ ٠٠٠ قرار دعت الى اتخاذ تدابير جادة لتحقيق نزع السلاح . وهذا أيضا واقع آخر .

إن سبب وجود الامم المتحدة الرئيسي يجب - في الحقيقة - أن يجسّد في شعار يقول إنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ، وأنه لا يجب أبدا أن تنشب تلك الحرب في الاصل . إننا نؤيد جميعا هذا الرأي ، وعلى الرغم من ذلك ، قمنا بتخزين أكثر من ١٣ ٠٠٠ ميغاطن من هذه الاسلحة لعل وعسى . وحيث أنه لا يمكن الانتصار في الحرب النووية ، أصبح من الضروري بالنسبة للمولعين بكسب الحروب أن يشعلوا حروبا تقليدية ، وهكذا بلغ عدد تلك الحروب التقليدية ١٥٠ حربا خلال السنوات الاربعين الماضية ، قتل فيها من البشر أكثر من الذين قُتلوا في الحرب العظمى الاخيرة . وهذا أيضا واقع آخر .

وقد أهلنا على المنظمة الاهانات ، الواحدة تلو الاخرى ، وسمحنا لدورها أن يتضاءل حتى أصبحت مجرد ذريعة نماحك بها ، وعندما كنا ننظر في مرآة الامم المتحدة لم نكن نرى أنفسنا فقط ، بل كنا أيضا نرى آلة كبيرة مشحونة بالطاقة اللازمة لاداء العمل ، وكنا نقول : هكذا ينبغي أن تحفظ الامم المتحدة السلم ، وكان مواطنونا يصدقون هذا اللغو .

وليس من الغريب أن يفقد هؤلاء المواطنون الأمل لا في حكوماتهم ، وإنما في الأمم المتحدة ، نتيجة لما تعرضوا له من تضليل . واسمحوا لي أن أقول بفخر أن سانت لوسيا لم تكن من بين البلدان التي فقدت الأمل ، بل إننا لن نفقد أبدا الأمل في أهمية هذه المنظمة ، أو في فعاليتها ، أو كفاءتها المستمرة .

ومنذ اللحظة التي استخدم فيها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت مصطلح "الأمم المتحدة" الى أن افتتحت هذه المنظمة رسميا في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٥ ، مرورا بميثاق سان فرانسيسكو ، دخلت الأمم المتحدة كمنظمة في معركة من أجل اثبات سيادتها وفرض ارادتها على أعمال ونوايا الدول التي كانت دائما محدودة الأفق ، وكثيرا ما كانت تجنح الى التناحر ، وفي أحيان كثيرة ، يذكّرنا الأمين العام بأن الأمم المتحدة ليست لديها سلطة على السيادة الوطنية ، ولا يمكنها أن تفرض ارادتها على الدول الأعضاء إلا بالارادة المشتركة لجميع أعضاء مجلس الأمن . فهي منظمة مكونة من أمم مستقلة ذات سيادة ، ولكن المنظمة نفسها ليست ذات سيادة ، وبالتالي لا يمكنها إلا أن تحث أعضاءها ، وتُوجِد جوا من الانسجام فيما بينهم ، وتشجعهم على اتخاذ التدابير الفعالة التي تتفق مع نص الميثاق .

ولقد برهنت هذه المنظمة العظيمة على نحو متزايد ، وفي مجالات عديدة ، وعلى الرغم من مكائد الدول الأعضاء ، على أنها واسعة الحيلة من حيث التصدي للتحديات التي تواجهها كل يوم . وهكذا ، فإننا ، وقد أجهدتنا المحن الدولية التي أوجدناها بأنفسنا لأنفسنا ، لجأنا اليها ، مرة أخرى ، مستيئسين ، طلبا لفسحة لالتقاط الأنفاس .

لقد كنا دائما نتطلع الى هذه المنظمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية غير أنه يبدو أننا عدنا اليها الآن في محاولة لتسوية مشاكلنا السياسية .

ولقد كانت سانت لوسيا طوال الأعوام الثماني الماضية ، من البلدان التي دعت الى احترام سيادة أفغانستان ، وسلامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي ، ومركزها كدولة غير منحازة . وأكدنا أيضا ، وعلى نحو متكرر ، حق الشعب الأفغاني في تحديد شكل الحكومة التي يريدها ، واختيار النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بدون أي تدخل أو تخريب أو إكراه أو ضغط خارجي من أي نوع . كما طالبنا بانسحاب القوات

الأجنبية من أفغانستان ، ورجونا جميع الأطراف المعنية أن تعمل على انجاز تسوية سياسية عاجلة وفقا لروح الميثاق ، وتهيئة الظروف الضرورية التي تمكّن اللاجئين الأفغان من العودة طوعا الى ديارهم على نحو آمن ومشرف .

ولقد شاهدنا ، بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها الأمين العام وممثله السيد دييغو كوردوفيز ، التوصل الى اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل الماضي كنقطة انطلاق رئيسية بعد الجهود الطويلة التي بذلت لإيجاد تسوية سلمية للوضع في أفغانستان . ولذلك ، نحث جميع الأطراف على أن تلتزم بنص وروح اتفاقات جنيف ليتسنى لنا تحقيق النتائج المنشودة .

وكان النزاع المسلح بين الأشقاء ، الذي استمر لمدة ثماني سنوات بين العراق وإيران ، من أبشع النزاعات وأشدها إراقة للدماء في هذا القرن . ولقد كانت الأمم المتحدة ، منذ بداية الحرب في عام ١٩٨٠ نشطة في سعيها ، عبر مختلف القنوات ، لمساعدة الطرفين على التغلب على أوجه الخلاف . وسانت لوسيا سعيدة بوقف اطلاق النار الذي تحقق أخيرا في ٢٠ آب/أغسطس من هذا العام . ونحن نحث الطرفين على إبداء الاستعداد والمرونة سياسيا بغية إيجاد سلم عادل ودائم في المنطقة .

كانت مسألة قبرص أيضا من المسائل المقلقة التي طال أمدها . وقد تناولنا هذه المسألة ، بشكل أو آخر ، طوال ٢٥ سنة مضت . ونحن نرحب الآن بالقرار الذي اتخذه قادة الطرفين ، بمبادرة من الأمين العام ، بالاجتماع بدون أية شروط مسبقة ، في محاولة للتوصل الى تسوية لجميع الجوانب المتعلقة بالمشكلة القبرصية ، عن طريق المفاوضات ، بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

وفي جنوب شرقي آسيا أيضا ، شاهدنا تحركات ايجابية . فمنذ تسع سنوات ، طلبت الجمعية العامة الى جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وقررت تمكين شعب كمبوتشيا من اختيار حكومته بطريقة ديمقراطية دون أي تدخل أو تخريب أو اكراه أجنبي .

وما فتئت سانت لوسيا منذ ذلك الوقت تؤيد هذا المبدأ بنشاط في كل عام . لذلك ، فانه مما يثلج صدورنا أن الامين العام ، وقد شجعته الاشارات التي تفيد بأن جميع الاطراف المعنية مهتمة الآن بتحقيق حل سياسي للمشكلة ، عرض على الاطراف عددا من الافكار المحددة التي يقصد بها تسهيل وضع اطار لتسوية سياسية شاملة . ونحث الاطراف على النظر في هذه الافكار بجدية .

منذ عام ١٩٤٦ تناولنا مسألة ناميبيا في ٤٣ دورة متتالية ، وثلاث دورات استثنائية ، ودورة استثنائية طارئة للجمعية العامة . وما فتئنا نطالب تكرارا بأن يسحب نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ادارته غير الشروعة وجيش احتلاله وقوة شرطته من ناميبيا فورا ودونما قيد أو شرط . بيد أن النظام العنصري ظل مصرا على رفض الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الامن ، منتهكا بذلك مبادئ الميثاق ، ومتحديا سلطة الامم المتحدة .

وبعد أكثر من أربعة عقود من تعنت جنوب افريقيا ، بدأت تظهر الآن بعض مؤشرات على التحرك على الطريق الصحيح . وتأمل سانت لوسيا وطيد الامل في نجاح اتفاقات برازافيل .

ان النظام في جنوب افريقيا ما فتئ يتحدى المجتمع الدولي منذ فترة طويلة . بيد أننا نأمل في أن تكون هذه الخطوات الاولى على الطريق الصحيح مجرد بداية رحلة تؤدي قريبا الى الافراج عن نلسون مانديلا ، وازالة نظام الفصل العنصري الشنيع .

تشعر سانت لوسيا بالتشجيع ازاء مناخ المصالحة الذي يحيط بخطة السلم التي كان قد قدمها الامين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية الى الاطراف المعنية في الصحراء الغربية . ونأمل أن تؤدي روح المصالحة هذه الى حل تفاوضي سريع عادل ودائم لهذه المشكلة .

ولاتزال الحالة في الشرق الاوسط من أصعب المشاكل التي نواجهها . وترغب سانت لوسيا في أن تكرر وجهة نظرها ، وهي أن مسألة فلسطين هي لب صراع الشرق الاوسط وأنه لا يمكن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وانسحاب اسرائيل فورا الى حدود دولية آمنة معترف بها .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، لاتزال مشكلة كوريا المقسمة بغير حل حتى الآن ؛ وتتطلع سانت لوسيا الى اعادة التوحيد السلمي لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . ولهذا ترحب سانت لوسيا باستمرار الحوار بين جميع الاطراف المعنية بغية تحقيق ذلك الهدف . وريثما يتحقق ذلك ، نرى أن عضوية الكوريتين في الأمم المتحدة لن تعوق بلوغ تلك الغاية .

تشعر سانت لوسيا بالقلق لأن هناك على ما يبدو تضاؤلا للزخم الذي ولده اتفاق اسكيبولاس الثاني الذي عقده رؤساء امريكا الوسطى الخمسة والموقع في ٧ آب/أغسطس من العام الماضي . ونحن نواصل تأييد الحل التفاوضي السلمي للمنازعات في امريكا الوسطى .

وفي البحر الكاريبي ذاته ، نشعر بالقلق ازاء الاحداث التي وقعت في البلد الشقيق هايتي . وقد دعت سانت لوسيا مرارا ، على مدى العام الماضي ، الى عودة العملية الديمقراطية والاختيار عن طريق الانتخاب لا عن طريق املاء الارادة ، وتطبيق نصوص دستور هايتي الجديد واتاحة الفرصة لاعادة ترعرع وبعث روح الشعب الذي كان اباؤه الاولون رواد الحرية في نصف الكرة . والوقت لم يفت بعد . اننا نحث القادة الجدد في هايتي على اغتنام الفرصة لوضع بلدهم بطريقة حازمة على طريق العملية الديمقراطية على نحو ما فعلته مؤخرا ديكتاتوريات كثيرة أخرى في نصف الكرة . فهؤلاء الذين كانوا أول من أضاءوا الشعلة الثورية منذ عقود كثيرة مضت لا ينبغي أن يتخلفوا عن الركب الآن . وتتطلع المنطقة الى هايتي جديدة ديمقراطية . وشعب هايتي ينشد ذلك . واللحظة الآن ملك يمينه .

نشرف على نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وقد أصبح الكثير من البلدان النامية أفقر الآن مما كان منذ عشر سنوات . ولا يمكن للمكاسب السياسية الدولية أن تستمر دون تنمية اقتصادية دولية تلازمها .

ان البلدان النامية تواجه مستقبلا مشكوكا فيه ، بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الكثير من البلدان وتدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لبلدان أخرى ، وتهالك بلدان أخرى تحت وطأة أعباء الدين الضخمة . ويضاعف

من هذه المشاكل المستوى المرتفع المزعج لنقل الموارد الصافية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، والتدهور الحاد في تدفقات الموارد الى البلدان النامية . وفي منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لايزال الفقر المزمن يطحن أكثر من ١٣٠ مليون نسمة ، أي أكثر من ثلث مجموع السكان . ويقترب عبء الديون الآن من ٤٠٠ بليونا من الدولارات .

اننا بحاجة الى تناول هذه المشاكل بسرعة وفعالية . لذلك ، يؤيد وفدي تأييدا قويا عقد مؤتمر دولي بشأن المال والتمويل والتنمية بمشاركة عالمية ، وعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لاعادة تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان النامية .

اننا نتعاطف جميعا مع شعبي جامايكا والمكسيك اللذين عانيا أبلغ المعاناة من اعصار غيلبرت المدمر .ونحن في سانت لوسيا نعتبر أنفسنا سعداء الحظ بالمقارنة ، حيث نجونا بخسارة تقدر ببضعة ملايين من الدولارات نتيجة للفيضانات والانهيالات الارضية . ونحث المجتمع الدولي على تأييد القرار بشأن المساعدة الطارئة لجامايكا الذي سيعرض في وقت لاحق من هذا العام .

وفي العشرين سنة الماضية ؛ أودت الكوارث الطبيعية بحياة ما يزيد على ٣ ملايين من البشر وتسببت في خسائر تزيد على ٢٣ بليون دولار أمريكي .

ونحن في البلدان النامية الجزرية الصغيرة ، نتعرض بصفة خاصة للكوارث الطبيعية التي تتركز بدرجة كبيرة في الأجواء المدارية وشبه المدارية . والأعاصير والعواصف المدارية تكون أساسا من سمات المحيطات الدافئة والمناطق الساحلية . وعندما تصل الى اليابسة والبحار المعتدلة ينخفض عنفها على نحو سريع .

وفي هذا القرن وحده ، في شبه إقليمنا ، عصفت الأعاصير ببربادوس وكوبا ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية ، وهايتي وجامايكا وبلدي . وقد عانى الكثير من هذه الجزر عدة مرات من هذه الكوارث . ودمرت الانفجارات البركانية غوديلوب ومارتينيك وسانت فنسنت وجزر غرينادين . وقد سببت الزلازل خسائر في انتيغوا وبربودا ، والجمهورية الدومينيكية وجامايكا وبورتوريكو .

وتشعر أية جزيرة صغيرة بآثار أية كارثة أكثر من أي بلد أكبر يمتلك مصادر متنوعة للإنتاج ومنشآت وموارد للإنتعاش . ولهذا ، نؤيد بكل قوة اعتماد قرار الجمعية العامة A/42/169 عام ١٩٨٧ . وفي السنة الماضية تقرر ان تكون التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، وهو عقد يوجه فيه المجتمع الدولي اهتماما خاصا لتعزيز التعاون الدولي في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية تحت إشراف الأمم المتحدة . واننا نشيد بالأمين العام للفاعلية التي شكل بها فريقا دوليا من الخبراء مخصصا للعقد الدولي .

وكما لو أن الكوارث الطبيعية مثل إعصار غيلبرت لم تكن كافية لزيادة معاناة البلدان النامية الجزرية في منطقة الكاريبي ، نجد أنفسنا في هذه المنطقة مهددين بكوارث من صنع الإنسان ، لها قدرة تدميرية أكبر . ففي السنة الماضية ، أشارت انزعاج بلدان الكاريبي الأنباء التي تفيد بأن عددا من الشركات ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، تتخذ الترتيبات لإلقاء أطنان من النفايات الصناعية والنووية الخطرة في منطقة الكاريبي . وفي حقيقة الأمر ، في حادثة وقعت في الآونة الأخيرة ، ألقت سفينة معينة النفايات على شاطئ في هايتي ، بعد أن رفضت سلطات هايتي السماح

لها بدخول الإقليم . وبعد بضعة شهور أنذرت بلدان الكاريبي بأن سفينة مماثلة كانت تتجه نحو مياهنا حاملة شحنة أخرى من تلك النفايات الرهيبة .

ان مخاطر النفايات السامة بالنسبة لبلدان الكاريبي هائلة ، بل انها أكثر ضخامة من تلك التي تتعرض لها البلدان الغنية التي ترفض قبول مخلفاتها الصناعية . وبالنظر الى الطابع الهش والمسامي للتربة في بلدان الكاريبي المدارية ، فإن المواد السامة الموجودة في النفايات يمكن ان تنتشر بسرعة في المواد الغذائية . ولهذا ، لن يكون هذا الخطر موجها الى الصناعة السياحية فحسب عن طريق تلويث شواطئنا ، ولكنه سيهدد الحياة ذاتها - الحياة البحرية والبيئة وحياة الإنسان نفسه ، في الجزر الصغيرة في منطقة الكاريبي ، والحياة كما نعرفها يمكن ان تختفي بسهولة .

واننا نناشد البلدان التي تنخرط شركاتها في هذه الانشطة الشائنة بأن تعمل على وقف هذا الاتجاه . ومما يثير قلقنا بصفة خاصة الصفقات والترتيبات السرية التي تعقد بين بعض الشركات والمسؤولين الحكوميين ، حيث تشحن النفايات تحت أسماء مزيفة ، ونحث شقيقاتنا بلدان منطقة الكاريبي على ان تتحلى باليقظة في هذا السياق وان تحافظ على سلامة ونقاء بيئتنا . وقد تشجعنا لأن الامم المتحدة ، انطلاقا من روح قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ لعام ١٩٨٧ ، الذي أدان تهريب النفايات ، تحاول تنظيم هذا المجال ، ونأمل ان يعتمد المجتمع الدولي الاتفاقية العالمية المقترحة بشأن تحديد نقل المواد الخطرة عبر الحدود عندما تكون جاهزة للتوقيع في ١٩٨٩ .

وبوجه عام ، في الوقت الذي نقترب فيه من الاستعراض الثالث عشر للاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية ، يسعدنا ان نجد اعترافا متزايدا بالمشكلات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية الجزرية كما وردت في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بالإجماع خلال العقد الماضي بشأن البلدان النامية الجزرية ، وفي إعلان المؤتمر السنوي الثاني عشر لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين .

ومنذ بداية السبعينات أسهم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في تحقيق تفهم أفضل لمشكلات البلدان النامية الجزرية وكان عاملا حاسما في مساعدة المجتمع الدولي على التسليم بمشكلاتها المحددة . وقد بينت دراسات تحليلية ووصفية عديدة ان البلدان النامية الجزرية الصغيرة لها سمات محددة تختلف عن البلدان النامية بوجه عام . ونتيجة لذلك ، يكون نمط استراتيجية التنمية التي تعتبر ملائمة بوجه عام غير ملائم في كثير من الحالات لتلك البلدان بصفة خاصة .

وبينما نجري الاستعراض الذي طال انتظاره لمسألة البلدان النامية الجزرية في هذه السنة ، يأمل وفدي ان نتمكن من التحرك من مرحلة الدراسة الاكاديمية البحتة الى مرحلة إقامة آليات لمساعدة تلك البلدان بطرق خاصة وفعالة .

لدينا الآن ، إذا جاز لنا القول ، فرصة ثانية لنحوّل هذه المنظمة الى ما ينبغي ان تكون عليه . في عام ١٩٦٩ حذر يوثانت ، الذي كان أمينا عاما في ذلك الوقت ، من انه لم يعد لدينا وقت كاف لنبذ خلافاتنا القديمة وبدء مشاركة عالمية لكبح سباق التسلح ، لتحسين البيئة الإنسانية ، ولمعالجة الانفجار السكاني لتقديم الدفعة المطلوبة للجهود الإنمائية . وقد جاء هذا تاكيدا على بديهية في الإعلان المشترك الذي صدر عن الحلفاء في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٤١ بأن :

"الاساس الحقيقي الوحيد لسلم دائم هو التعاون المرغوب فيه بين الشعوب الحرة في عالم متحرر من تهديد العدوان ، يتمتع فيه الجميع بالأمن الاقتصادي والاجتماعي . وهذا أمر يرجع الينا" .

لقد بزغ فجر جديد وسنحت فرصة جديدة لاتّباع نهج عالمي حقا لحل كل المشكلات ، التي تعتبر في المطاف الاخير مشكلات عالمية . فلنحل دون ضياع الفرصة الثانية هذه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠